الضمير معطوفا ومعطوفا عليه
دراسة نحوية تحليلية

بحث بقلم

د / سعيدة محمد محمد صبح

مدرس اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بالإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله مسبغ العطاء ، ومسبل الغطاء ، معطي النعم والآلاء ، المحمود على السراء والضراء ، المشكور في الشدة والرخاء ، أحمده ولا محمود في الحقيقة سواه ، وأشكره شكراً لا يأباه ، وأصلي وأسلم على محمد نبيه الذي من خير العناصر اصطفاه ومن أكرم الأجداد والآباء اختاره واجتباه ..

وبعد .....

فهذا بحث في حكم عطف الضمير والعطف عليه وهو من المواضع الدقيقة في اللغة العربية ، لأن الأسماء في عطفها والعطف عليها أربعة أقسام :

الأول : عطف ظاهر على ظاهر .

الثاني : عطف مضمر على ظاهر .

الثالث : عطف ظاهر على مضمر .

الرابع : عطف مضمر على مضمر .

فالأقسام الثلاثة الأخيرة تمثل عطف الضمير والعطف عليه وهذا الأمر يحتاج في دراسته إلى الدقة والاستقصاء لأن المعطوف عليه لا يخلو من أن يكون ظاهراً أو مضمراً منفصلاً أو مضمراً متصلاً ، والمعطوف أيضاً لا يخلو من هذه الأقسام الثلاثة ، فعندنا تسع حالات بضرب ثلاثة في ثلاثة .

الحالة الأولى منها أن يكون المعطوف عليه ظاهراً وكذلك المعطوف وهذه الحالة يجوز العطف فيها مطلقاً .

أمَّا الحالات الباقية كلها فهي تمثل عطف الضمير والعطف عليه ولكل حالة حكمها

وهذا ما سأتناوله – إن شاء الله – في هذا البحث الذي قمت بتقسيمه إلى :

تمهيد ومبحثين :

التمهيد ، ويشمل :

أولاً : أقسام العطف وتعريف كل قسم .

ثانياً : تعريف الضمير وأقسامه بإيجاز .

ثالثاً : عطف الظاهر على الظاهر .

المبحث الأول : عطف الضمير المنفصل والعطف عليه ويشمل :

أولاً : عطف المضمر المنفصل على المضمر المنفصل .

ثانياً : عطف الظاهر على المضمر المنفصل .

ثالثاً : عطف المضمر المنفصل على الظاهر .

المبحث الثاني : عطف الضمير المتصل والعطف عليه ويشمل :

أولاً : عطف الضمير المتصل .

ثانياً : العطف على الضمير المتصل ويشمل :

١- العطف على الضمير المتصل المرفوع .

٢- العطف على الضمير المتصل المنصوب .

٣- العطف على الضمير المتصل المجرور .

الخاتمة .

المصادر والمراجع .

التمهيد

ويشمل :

أولاً : **أقسام العطف** .

ثانياً : **تعريف الضمير وأقسامه بإيجاز** .

ثالثاً : **عطف الظاهر على الظاهر** .

أولاً : أقسام العطف

العطف في اللغة له معنيان :

أحدهما : ليٌّ الشيء [١].

الثاني : الالتفات إليه [٢].

ومن الأول : عطف الرجُل ، ومن الثاني : عطف النساء على أولادهن .

ومن الثاني اشتق عطف البيان : إذ هو التفات إلى الأول بالتبيين .

ومن الأول اشتق عطف النسق : لأنه ليٌّ الثاني على الأول [٣].

وظهر من هذا أن العطف ينقسم إلى : عطف بيان ، عطف نسق .

أما عطف البيان :

فقال ابن الحاجب : هو تابع غير صفة يوضح متبوعة مثل : أقسم بالله أبو حفص عمر [٤].

قال الرضي : (قوله " يوضح متبوعه " يخرج التأكيد ، لأنه لا يوضح متبوعه بل يحقق أصل نسبةٍ أو شمول النسبة لأجزائه ، وعدم إيضاح المنسوق لمتبوعه ظاهرٌ ، وكذا البدل عند النحاة لأن الأول عندهم في حكم الطرح ،وفي حكم المعدوم ، فلم يبق إلا الصفة وعطف البيان ، فلما قال " غير صفة " خرجت الصفة .....) [٥].

وقال ابن عصفور : "هو جريان اسم جامد معرفة على اسم دونه في الشهرة أو مثله يبينه كما يبينه النعت ، ولا يشترط فيه أن يكون مشتقاً ولا في حكمه .

---

(١) اللسان ١٠٧/٥ "لوى" ، ٢٩٩٦/٤ ، المصباح المنير ٤١٦/٢ "عطف" ، تاج العروس ٢٠٠/٦ "عطف" .

(٢) التصريح : ١٣٠/٢ .

(٣) شرح الألفية لابن طولون : ٧٣/٢ .

(٤) الكافية بشرح الرضي : ١٠٩٣ .

(٥) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : ١٠٩٣ .

والفرق بينه وبين التأكيد بين ، إذ التأكيد لا يكون إلا بألفاظ مختصة ، والفرق بينه وبين البدل : أنك لا تنوي بالأول الطرح في عطف البيان كما تفعل في البدل "[١].

وقال ابن مالك في " شرح الكافية " : (عطف البيان تابع يجري مجرى النعت في تكميل متبوعه ، ومجرى التوكيد في تقوية دلالته ، ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال) [٢].

أما عطف النسق : فهو من نسقت الشيء نسقاً إذا أتيت به متتابعاً ، وكثيراً ما يسميه سيبويه باب " الشركة " [٣].

والعطف من عبارات البصريين والنسق من عبارات الكوفيين .

قال ابن يعيش : « ومعنى العطف : الاشتراك في تأثير العامل وأصله : الميل كأنه أميل به إلى حيز الأول .

وقيل له نسق لمساواته الأول في الإعراب ، يقال " ثغر نسق " إذا تساوت أسنانه ، وكلام نسق إذا كان على نظام واحد .

(١) مُثُل المقرب : ٣٢٧ ، شرح الجمل : ٢٩٤/١ .
(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١١٩١/٣ .
وينظر في تعريف عطف البيان : شرح المرادي ٩٨٨/٣، شرح الأشموني : ٨٥/٣ ، التعريفات : ١٥١ ، تاج العلوم : ٩٣٧/٣ ، معجم المصطلحات النحوية : ٢٩ ، ارتشاف الضرب : ١٩٤٣/٤ .
(٣) التصريح : ١٣٤/٢ ، ينظر الكتاب : ٢٠٩/١ ، ٢١٨ .

ولايتبع هذا الضرب إلا بوسيطة حرف لأن الثاني فيه غير الأول فلم يتصل إلا بحرف إذ كان يأتي بعد أن يستوفي العامل عمله وهو غير الأول فلم يتصل إلا بحرف »[١].

وقال ابن الحاجب : « عطف النسق : تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة ».

قال الرضي : « قوله (مقصود بالنسبة) يخرج العطف وعطف البيان والتأكيد : لأن المقصود في هذه الثلاثة هو المتبوع ، وذلك لأنك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه ، وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر أشهر اسميه ، وكذا إنما تجيء بالتأكيد إما لبيان أن المنسوب إليه – مقدماً– هو المنسوب إليه في الحقيقة لا غيره ... وإما لبيان أن المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص .... قوله (مع متبوعه) يخرج البدل لأنه هو المقصود عندهم دون متبوعه .... » [٢].

وقال ابن هشام : « هو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكرها»[٣].

وقال ابن عصفور : عطف النسق : هو حمل الاسم على الاسم ، أو الفعل على الفعل ، أو الجملة على الجملة بشرط توسط حرف بينهما من الحروف الموضوعة لذلك [٤].

مثال حمل الاسم على الاسم قولك : قام زيد وعمرو .
ومثال حمل الفعل على الفعل قولك : يعجبني أن يأتي زيد ويحسن إليك .
ومثال عطف الجملة على الجملة قولك : قام زيد وخرج عمرو [١].

---

(١) شرح المفصل : ٣/٧٤ .
(٢) كافية ابن الحاجب مع شرح الرضي : ١٠١٩ .
(٣) أوضح المسالك : ١٨٦ .
(٤) المقرب ومعه مثل المقرب :٣٠٦ ، شرح الجمل : ١/٢٢٣ .

۞۞۞

(١) مثل المقرب :٣٠٦ .

وينظر في عطف النسق : الكتاب ٢٠٩/١، ٢١٨ ، شرح الأشموني : ٨٩/٣ ، الفوائد الضيائية : ٤٤/٢ ، شرح المرادي : ٩٩٣/٣ ، شرح الكافية الشافية : ١٢٠٢/٣ ، ارتشاف الضرب : ١٩٧٥/٤ .

ثانياً : تعريف الضمير وأقسامه بإيجاز

المضمر : اسم مفعول من أضمرته إذا أخفيته وسترته وإطلاقه على البارز توسع .

والضمير بمعنى المضمر على حد قولهم : عقدت العسل فهو عقيد أي : معقود ، وهو اصطلاح بصري ، والكوفيون يسمونه كناية ومكنياً لأنه ليس باسم صريح .

وهو إما لمتكلم أو مخاطب أو غائب .

فالمتكلم كأنا ونحن .

والمخاطب كأنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتن .

والغائب كهو وهي وهما وهم وهن .

أو لمخاطب تارة وغائب أخرى وهو ثلاثة : الألف والواو والنون .

وينقسم الضمير إلى :

بارز : وهو ماله صورة في اللفظ كتاء قمت وكاف أكرمك وهاء غلامه .

ومستتر : وهو ما ليس له صورة في اللفظ كالضمير المقدر في أقوم .

وينقسم البارز إلى :

متصل : وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد " إلا " كياء ابني ، وكاف أكرمك ، وهاء سلتيه .

ومنفصل : وهو ما يبتدأ به النطق ويقع بعد " إلا " وذلك نحو : أنا مؤمن ، وما قام إلا أنا .

وينقسم الضمير المتصل بحسب مواقع الإعراب إلى ثلاثة أقسام :

الأول : ما يختص بمحل الرفع فقط وهو خمسة :

التاء مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة كـ" قمت" بالحركات الثلاثة.

الألف الدالة على اثنين أو اثنتين كـ "قاما أو قامتا" .

الواو الدالة على جمع المذكر كـ " قاموا " .

النون الدالة على جمع الإناث كـــ " قمن" .

ياء المخاطبة كـــ " قومي وتقومين " .

القسم الثاني : ما هو مشترك بين محل النصب والجر وهو ثلاثة :

ياء المتكلم نحو : ربي أكرمني .

كاف المخاطب نحو : ﴿**مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ**﴾ (١).

هاء الغائب نحو : ﴿**قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ**﴾ (٢).

القسم الثالث : ما هو مشترك بين محل الرفع والنصب و الجر وهو "نا" نحو : ﴿**رَّبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا**﴾ (٣).

وينقسم المتصل بحسب مواقع الإعراب إلى قسمين :

١- ما يختص بمحل الرفع وهو : أنا وأنت وهو وفروعهن .

٢- ما يختص بمحل النصب وهو : إيّا مرْدفاً بما يدل على المعنى المراد نحـــو "إيـــاي" للمتكلم و"إياك " للمخاطب و "إياه" للغائب وفروعها (٤).

۞۞۞

(١) الضحى : ٣ .

(٢) الكهف : ٣٤ .

(٣) آل عمران : ٩١٣ .

(٤) ينظر في تعريف الضمير وأقسامه : التعريفات للجرجاني : ٢١٧ ، التصـــريح : ٩٥/١: ٩٩ ، شرح الكافية للرضي : ٣/٢ ، توضيح المقاصد والمسالك ٣٥٨/١ : ٣٦٣ ، أوضح المسالك : ٨٣/١: ٨٩ .

ثالثًا : عطف الظاهر على الظاهر

عطف الظاهر على الظاهر على ضربين :

أحدهما : أن تعطف مفرداً على مفرد .

والغرض من ذلك : اختصار العامل واشتراك الثاني في تأثير العامل الأول فإذا قلت : قام زيد وعمرو فأصله : قام زيد قام عمرو ، فحذفت "قام" الثانية لدلالة الأولى عليها وصار الفعل الأول عاملاً في المعطوف والمعطوف عليه – هذا مذهب سيبويه وجماعة من المحققين .

وكان غيره يزعم أن العامل في الاسم المعطوف عليه العامل المذكور والعامل في المعطوف حرف العطف بحكم نيابته عن المحذوف وهو رأي أبي على فإذا قلت : قام زيد وعمرو فالعامل في "زيد" العامل الأول والعامل في "عمرو" حرف العطف .

وقال آخرون العامل في المعطوف المحذوف فإذا قلت : ضربت زيداً وعمراً فالمراد : وضربت عمراً فحذفت الثانية لدلالة الأولى عليها وبقى عمله في "عمراً" على ما كان كما قلت : زيد عندك وأصله : استقر عندك ثم حذفت " استقر" لدلالة الظرف عليه وبقى عمله فيه على ما كان عليه كذلك ههنا [1].

والراجح : أن العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف .

ولا يصلح أن يكون العامل حرف العطف نفسه لأنه لا يعمل الحرف حتى يختص وحروف العطف ليست بمختصه لأنها تدخل على الأسماء والأفعال .

(١) شرح المفصل : ٣/٧٥ .

ولا يصلح أن يكون العامل مضمراً بعد الواو لأنه لا يسوغ تكرير العامل في مثل : اختصم زيد وعمرو ، لأن ذلك يفسد المعنى فتبين أن العامل هو العامل في المعطوف عليه بواسطة حرف العطف (١).

والضرب الثاني : عطف جملة على جملة .

نحو : قام زيد وقعد عمرو ، وزيد منطلق وبكر قائم ونحوها من الجمل .

والغرض من عطف الجمل : ربط بعضها ببعض واتصالها والإيذان بأن المتكلم لم يرد قطع الجملة الثانية من الأولى والأخذ في جملة أخرى ليست من الأولى في شيء وذلك إذا كانت الجملة الثانية أجنبية من الأولى غير ملتبسة بها وأريد اتصالها بها فلم يكن بد من الواو لربطها بها ، فأما إذا كانت ملتبسة بالأولى بأن تكون صفة نحو : مررت برجل يقوم ، أو حالاً نحو : مررت بزيد يكتب ونحوها لم تحتج إلى الواو (٢).

هذا ... والأفعال في جواز عطف بعضها على بعض كالأسماء نحو : زيد قام وقعد ، ويقوم ويقعد فكما يصح عطف الاسم على الاسم يصح عطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما سواء اتحد نوعاهما في الفعلية نحو : ﴿**لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُ**﴾(٣). فنسقيه معطوف على "نحي" بدليل ظهور النصب في لفظه ونحو: ﴿**وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ**﴾ (٤). فعطف " تتقوا " على "تؤمنوا " و"يسألكم " على "يؤتكم" من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما .

(١) شرح الجمل : ٢٦١/١ .
(٢) شرح المفصل : ٧٥/٣ .
(٣) الفرقان : (٤٩).
(٤) محمد : (٣٦).

ونحو :﴿**وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا** ﴾ [١]و ﴿**سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا**﴾[٢] ونحو : قام وقعد أخواك .

أم اختلفا نوعاً فيعطف الماضي على المضارع وعكسه .

فالأول نحو : ﴿**يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ**﴾ [٣] فـ "أورد " معطوف على "يقدم " وزمانهما مستقبل .

والثاني نحو :﴿**تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاء جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا**﴾[٤] . فعطف "يجعل" وهو مضارع على "جعل" وهو ماض لاتحاد زمانيهما في الاستقبال [٥].

– ولا يجوز عطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم إلا في موضع يكون الفعل فيه في موضع الاسم او الاسم في موضع الفعل .

فالموضع الذي يكون فيه الاسم في موضع الفعل : اسم الفاعل واسم المفعول إذا وقعا في صلة الألف واللام نحو : الضارب والمضروب .

والموضع الذي يقع الفعل فيه موقع الاسم : أن يقع خبراً لذي خبر أعني : خبراً لمبتدأ أو لكان وأخواتها أو لأن وأخواتها أو لما أو حالاً لذي حال أو صفة لموصوف أو في موضع المفعول الثاني لظننت أو الثالث من باب " أعلمت" [١].

---

(١) التغابن : (١٦) .

(٢) البقرة : (٢٨٥).

(٣) هود : (٩٨).

(٤) الفرقان : (١٠).

(٥) ينظر : التصريح ١٥٢/٢ ، شرح ألفية ابن مالك لابن طولون : ٩٧/٢ ، شرح الألفية لابن الناظم : ٥٥١ ، ٥٥٢ .

– فمن عطف الفعل على الاسم : قولـــه تعـــالى : ﴿ **إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا** ﴾ (٢). فعطف "وأقرضوا " على "المصدقين" كأنه قال : إن الذين تصدقوا وأقرضوا الله ، لأن " المصدقين" صلة "ال" وحق الصلة أن تكون جملة فـــ"ال" مؤولة بـــ " الذي" و"المصدقين" بـــ " تصدقوا " .

ومنه قوله تعالى : ﴿ **فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ۞ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا** ﴾ (٣).

وقوله : ﴿ **أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ** ﴾ (٤).

فعطف في الأولى : " أثرن " وهو ماض على " المغيرات " وهو اسم فاعـــل مشـــبه للفعل في المعنى لأنه في تأويل " واللاتي أغرن" .

وعطف في الثانية " يقبضن" وهو مضارع على " صافات " لأنها في معنـــى "يصففن " .

قيل : والذي حسّن ذلك تأويل يقبضن بقابضات وأثرن بمثيرات (٥).

- ومما جاء من عطف الاسم على الفعل لوقوع الفعل موقع الاسم قوله :

فألفتيه يوماً يبيـــر عـــــدوه وبحر عطاء يستخف المعابرا (٦)

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٢٤٨/١ ، ٢٤٩ .

(٢) الحديد : (١٧).

(٣) العاديات : (٣-٤).

(٤) الملك : (١٩).

(٥) التصريح : ١٥٢/٢ .

(٦) من الطويل للنابغة الذبياني (الديوان : ١١٩).

الشاهد : (وبحر) فإنه اسم عطف على الفعل وهو (يبيد) والمسهل لذلك كون " يبيد" بمعنى " مبيد" فكأنه عطف اسم على اسم [شرح الجمل ٢٤٩/١ ، العيني ١٧٦/٤].

وقول الآخر :

باشر مراع وسطها لجابر بات يعشيها بعضب باتر
يقصد في أسواقها وجائر [1]

يريد : قاصد في أسواقها وجائر .

وقوله :

يا رب بيضاء من العواهج أمَ صبي قد حبا أو دارج [2]

فقيل عطف (دارج) على (حبا) لتأول (دارج) بـ(درج) ولكن الظاهر أن (حبا) مؤول بـ(حاب) لأنه في موضع النعت ، وأصل النعت ان يكون اسماً [3].

(١) رجز لم يعلم قائله والضمير في البيت يرجع إلى المرأة لأنه في وصف الرجل يعاقب امرأته بالسيف القاطع وهو المراد من قوله بعضب باتر (العيني على الأشموني : ١٢٠/٣).
الشاهد : (وجائر) فإنه عطف على (يقصد) وهو عطف الاسم على الفعل .
(شرح الأشموني : ١٢٠/٣، شرح الجمل : ٢٤٩/١) .

(٢) رجز لم أعثر على قائله
العواهج : جمع عوهج : وهي الطويلة العنق من الظباء والنوق وأراد بها هنا المرأة التامة الخلق ، حبا : زحف ، الدارج : الذي يقارب بين خطاه (شواهد العيني الملحقة بشرح الأشموني : ١٢٠/٣).
الشاهد : قوله (حبا أو دارج) حيث عطف الاسم المشبه للفعل وهو (دارج) على الفعل وهو (حبا) .
(شرح الأشموني ١٢٠/٣، التصريح ١٥٢/٢ ، شرح المرادي ١٠٣٥/٣ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٧٢/٣).

(٣) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي : ١٠٣٥/٣ .

وجعل الناظم في " شرح التسهيل"[١] من عطف الاسم على الفعل قوله تعالى : ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [٢] قدر "مخرج" معطوفاً على "يخرج" لتأول "مخرج" بـ " يخرج" .

وقدّر الزمخشري عطف مخرج على "فالق" فيكون من عطف الاسم على الاسم وقال :

(.... فإن قلت : كيف قال " مخرج الميت من الحي " بلفظ اسم الفاعل بعد قوله : " يخرج الحي من الميت " ؟ قلت : عطفه على " فالق الحب والنوى" لا على الفعل ، و " يخرج الحي من الميت " موقعه موقع الجملة المبينة لقوله " فالق الحب والنوى")[٣].

ولكل منهما مرجحان : فمرجح الأول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر شيء ومقابله .

ومرجح الثاني : عدم التأويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين [٤].

وجعل ابن الناظم تبعاً لأصله المعطوف في البيتين في تأويل المعطوف عليه ، والذي يظهر عكسه لأن المعطوف عليه وقع نعتاً والأصل فيه أن يكون اسماً [٥].

❁❁❁

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٣٨٣/٣ .
(٢) الأنعام : (٩٥).
(٣) الكشاف : ٣٧/٢ .
(٤) التصريح للشيخ خالد : ١٥٣/٢ .
(٥) شرح الأشموني : ١٢٠/٣ .

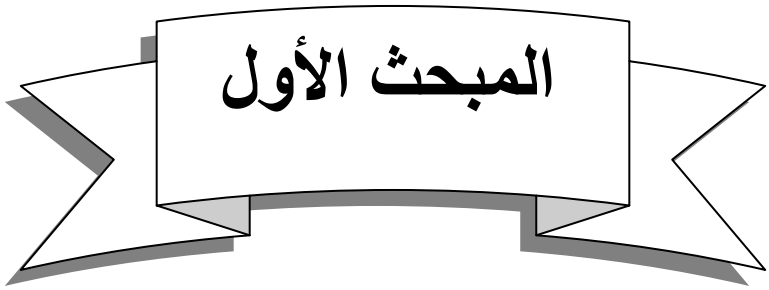

عطف الضمير المنفصل والعطف عليه

ويشمل :

أولاً : **عطف المضمر المنفصل على المضمر المنفصل** .

ثانياً : **عطف الظاهر على المضمر المنفصل** .

ثالثاً : **عطف المضمر المنفصل على الظاهر** .

عطف الضمير المنفصل والعطف عليه

الضمائر إما منفصلة وإما متصلة والمنفصلة بمنزلة الظاهر لعدم اتصالها بما يعمل فيها واستقلالها بأنفسها كما كانت الظاهرة كذلك .

والذي يؤيد عندك ذلك أنك تقول : إياك ضربت وإياي ضربت كما تقول : ضربت نفسك وضربت نفسي ولا تقول : ضربتني ولا ضربتك لاتحاد الفاعل والمفعول بالكلية (١)

قال ابن مالك : " ثم بينت أن الضمير المنفصل في عطفه على غيره وعطف غيره عليه بمنزلة الظاهر ، فيقال : أنت وزيد صديقان ، وعمرو وأنتما متفقون ، وإياك وخالداً أكرمت ، ولا تصحب إلا أخاك وإياي " (٢).

فالمضمر المنفصل كالظاهر يعطف ويعطف عليه ، ولعطفه والعطف عليه ثلاث حالات هي :

أولاً : **عطف المنفصل على المنفصل** :

إذا كان الضمير المنفصل جارياً مجرى الظاهر ومنزلاً منزلته كان حكمه كحكمه فلذلك تعطفه وتعطف عليه كما تفعل بالأسماء الظاهرة فتقول في عطف المنفصل على المنفصل : أنت وهو قائمان ، وإياك وإياه ضربت ، قال الشاعر :

ليت هذا الليل شهر ... لا نرى فيه غريباً
ليس إياي وإيا ... ك ولا نخشى رقيباً (٣)

ثانياً : **عطف الظاهر على المضمر المنفصل** :

---

(١) شرح المفصل ٣/٧٥ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٥٦٠ .

(٣) من مجزوء الرمل لعمر بن أبي ربيعة .

الشاهد : (إياي وإياك) حيث عطف المضمر المنفصل على المضمر المنفصل .

(ديوان عمر بن أبي ربيعة : ١١٠ ، شرح المفصل : ٣/٧٥).

عطف الظاهر على المضمر المنفصل جائز نقول : أنت وزيد قائمان ، وإياك أكرمت وعمراً .

لأن المنفصل جارياً مجرى الظاهر ومنزلاً منزلته – كما سبق– فيكون حكمه كحكمه .

ثالثاً: عطف المضمر المنفصل على الظاهر :

يجوز عطف المضمر المنفصل على الظاهر فتقول : زيد وأنت قائمان وضربت زيداً وإياك ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ** ﴾ (١).

وقوله تعالى : ﴿ **يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ** ﴾ (٢).

ومنعه الأبذي محتجاً بالقدرة على الاتصال نحو : رأيتك وزيداً .

قال أبو حيان في "البحر" : « و (إياكم) عطف على الموصول ..... ومثل هذا العطف أعني عطف الضمير المنصوب المنفصل على الظاهر فصيح جاء في القرآن وفي كلام العرب ولا يختص بالشعر وقد وهم بعض أصحابنا وشيوخنا فزعم أنه لا يجوز إلا في الشعر ، لأنك تقدر على أن تأتي به متصلاً فتقول : آتيك وزيداً ، ولا يجوز عنده : رأيت زيداً و إياك إلا في الشعر ، وهذا وهم فاحش بل من موجب انفصال الضمير كونه يكون معطوفاً فيجوز : قام زيدوأنت ، وخرج بكر وأنا ، لا خلاف في جواز ذلك ، فكذلك ضربت زيداً وإياك »(٣).

---

(١) النساء : (١٣١)

(٢) الممتحنة : (١)

(٣) البحر المحيط : ٣٦٦/٣ .

وقال في الارتشاف : «ووهم شيخنا أبو الحسن الأبذي في أنه لا يجوز : رأيت زيداً وإياك ، وكلام العرب على جوازه ، ومنه (ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم) .»[١].

وكلام السيوطي يفيد أن الأبذي إنما يمنع هذا العطف إذا كان بالواو خاصة ويجيزه فيما عدا ذلك [٢].

هذا ... وقد علل ابن الصائغ امتناع ذلك عند الأبذي . قال السيوطي : «وأورد شيخنا شهاب الدين عبد اللطيف (يعني ابن الصائغ) عليه قوله تعالى : ﴿**وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ**﴾ ، وقوله تعالى : ﴿**يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ**﴾ قال ابن الصائغ : وعندي أنه ينبغي أن ينظر في علة منع ذلك حتى يتخلص هل هذا داخل تحت منعه فلا يلتفت إليه ، أو ليس بداخل فيدور الحكم مع العلة ، والذي يظهر من التعليل أن الواو لما كانت لمطلق الجمع كان المعطوف مباشراً بالعمل ، ولا يجوز العمل في الضمير وهو منفصل مع إمكان اتصاله ، أما في غير الواو فليس الأمر معها كذلك ، كقولك : زيد قام عمرو ثم هو ، وقوله تعالى : ﴿**وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى**﴾ [٣]، فنجيء إلى الآيتين فنجد المكانين مكاني "ثم" ، لأن المقصود في الآية الأولى ترتيبها على الزمان الوجودي مع إرادة كون المخاطب له أسوة بمن مضى ، وكذلك الآية الثانية المقصود ترتيب المتعاطفين من جهة شرفهما والبداءة بما هو أشفع في الرد على فاعل ذلك ، وإذا تلخص ذلك لم يكن فيهما رد على الأبذي ويحمل المنع على ما إذا لم يقصد بتقديم أحد المتعاطفين معنى ما ، وهذا تأويل حسن لكلامه موافق للصناعة وقواعدها»[٤].

---

(١) الارتشاف : ٢٠١٢/٤ .

(٢) الأشباه والنظائر : ١٢٧/٢ .

(٣) سبأ : (٢٤).

(٤) الأشباه والنظائر : ١٢٧/٢ .

والواقع أن ما ذهب إليه الأبذي غيرُ مقبول للنصوص الواردة في ذلك من القرآن والشعر كقوله تعالى: ﴿**يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ**﴾ وقوله: ﴿**وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ**﴾

وقول الشاعر:

مبرأ من عيوب الناس كلهم فالله يرعى أبا حرب وإيانا (١)

وتخريج ابن الصائغ لهذه النصوص (بأن الواو فيها بمعنى "ثم" وليست لمطلق الجمع أما في المثال الذي منعه الأبذي فالواو فيه لمطلق الجمع) أمرٌ بعيد لأنه قد ورد عطف الضمير على الظاهر في الشعر وليس ذلك خاصاً به كما قال الأبذي، لأن من موجب انفصال الضمير كونه معطوفاً – كما قال أبو حيان –

❁❁❁

(١) من شواهد سيبويه المجهولة القائل من بحر " البسيط".

الشاهد: عطف الضمير المنفصل على الظاهر في "أبا حرب وإيانا". (الكتاب: ٣٥٦/٢، شرح المفصل: ٧٥/٣، الهمع: ٢١٨/١).

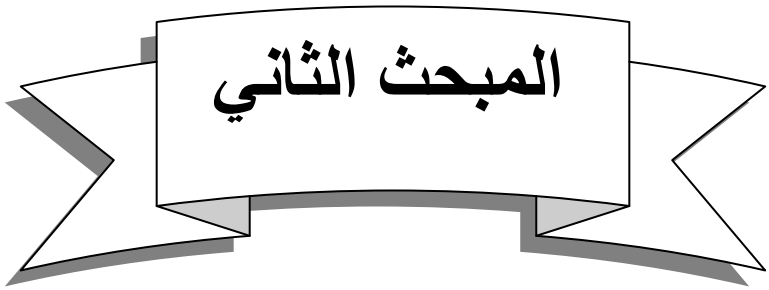

عطف الضمير المتصل والعطف عليه

ويشمل :

أولاً : **عطف الضمير المتصل** .

ثانياً : **العطف على الضمير المتصل** .

ويشمل :

١- **العطف على الضمير المتصل المرفوع** .

٢- **العطف على الضمير المتصل المنصوب** .

٣- **العطف على الضمير المتصل المجرور** .

عطف الضمير المتصل

المضمر المتصل لا يصح عطفه لاتصاله بما يعمل فيه والعطف إنما هو اشتراك في تأثير العامل ومحال أن يعمل في اسم واحد عاملان في وقت واحد [١].

قال ابن الحاجب : (وإن كان الثاني متصلاً تعذر عطفه إذ لا يتصل بحروف العطف ، فإن قصد إليه وجب إعادة العامل ليتصل به إن كان ممّا يمكن) [٢].

أما العطف عليه فلا يخلو من أن يكون مرفوع الموضع أو منصوب الموضع أو مجرور الموضع وهذا ما سأتناوله – **بمشيئة الله** – فيما تبقى من هذا البحث .

١- العطف على الضمير المتصل المرفوع

هناك خلاف في العطف على الضمير المتصل المرفوع في اختيار الكلام وهذا الخلاف كما يلي :

أولاً : مذهب البصريين :

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون توكيد أو فصل إلا على قبح في ضرورة الشعر .

ثانياً : مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى انه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام بدون توكيد أو فصل نحو : قمت وزيدُ قياساً على البدل نحو : أعجبتني جمالك ورد بأن هناك فرقاً لأن الثاني في العطف غير الأول غالباً فلابد من تقوية الأول بخلاف البدل [٣].

---

(١) شرح المفصل : ٧٦/٣ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل : ٤٥٥/١ .

(٣) حاشية الصبان : ١١٤/٣ .

– فالبصريون يرون أن المرفوع إذا أريد العطف عليه يؤتي بالضمير المنفصل نحو قولك : ضربت أنت وزيد ، واذهب أنت وزيد .

قال سيبويه : (.... وإن حملت الثاني على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيح ، لأنك لو قلت : اذهب وزيدُ كان قبيحاً ، حتى تقول : اذهب أنت وزيد ...) (١).

وقال المبرد : (ألا ترى أنك لو قلت : قم وعبد الله كان جائزاً على قبح حتى تقول : قم أنت وعبد الله ، و ﴿**فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا**﴾ (٢) و﴿**اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**﴾ (٣)فإن طال الكلام حسُن حذف التوكيد ، كما قال الله ﷻ: ﴿**لَوْ شَاء اللّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا**﴾ (٤)) (٥).

وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيد أو فصل فإنه يجوز معه العطف من غير قبح .

فالتوكيد قد يكون بضمير منفصل كقوله تعالى ﴿**اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ**﴾(٦) و ﴿**إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَ قَبِيلُهُ**﴾(٧) وقوله : ﴿**قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ**﴾ (٨).

أو بتوكيد إحاطي كقول الشاعر :

ذعرتم أجمعون ومن يليكم برؤيتنا وكنا الظافرينا (١)

(١) الكتاب : ٢٧٨/١ .
(٢) المائدة : (٢٤).
(٣) البقرة : (٣٥).
(٤) الأنعام : (١٤٨).
(٥) المقتضب : ٢١٠/٣ .
(٦) البقرة : (٣٥) .
(٧) الأعراف : (٧).
(٨) الأنبياء : (٥٤).

ولم يجعل العطف على هذا التوكيد لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم كون المعطوف تأكيداً للمتصل وهو باطل [٢].

والفصل إما بين العاطف والمعطوف عليه : كالمفعول به في نحو : ﴿**يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ**﴾ [٣].

ومعمول العامل في الضمير المعطوف عليه في قوله تعالى : ﴿**هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ**﴾[٤] فقوله تعالى "**وَمَلَائِكَتُهُ**" معطوف على الضمير الذي في يصلي فلم تحتج إلى تأكيد لطول الكلام بـ " عليكم" الذي هو معمول "يصلي" العامل في الضمير المعطوف عليه الملائكة [٥].

والفصل بالنداء في قول الشاعر :

لقد نلت عبد الله وابنك غاية ... من المجد مَنْ يظفر بها نال سؤددا [٦]

---

(١) من الوافر

الشاهد :" ذعرتم أجمعون ومن يليكم " حيث عطف "ومَنْ يليكم " على الضمير المستتر المرفوع في ذعرتم "أنتم" لتوكيده بـ "أجمعون " وهو توكيد إحاطي .

[المساعد : ٤٦٩/٢ ، التصريح : ١٥٠/٢ ، شرح التسهيل : ٣٧٣/٣].

(٢) حاشية الصبان : ١١٤/٣ .

(٣) الرعد : (٢٣).

(٤) الأحزاب : (٤٣).

(٥) شرح الجمل : ٢٤١/١ .

(٦) من الطويل ولم أعثر على قائله

الشاهد : " لقد نلت عبد الله وابنك " حيث عطف "وابنك" على التاء في " نلت" للفصل بالنداء وهو " عبد الله " أي : يا عبد الله .(الهمع : ٢٦٧/٥ ، الدرر : ١٤٨/٦ ، شرح التسهيل : ٣٧٣/٣ ، المساعد ٤٦٩/٢)

والفصل بالتمييز في قول الشاعر :

ملئت رعباً وقومي كنت أرجيهم ... لما دهمتك من قومي بآساد [1]

ومن الفصل بين العاطف والمعطوف عليه – أيضاً – قوله تعالى : ﴿ **فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءكُمْ** ﴾[2] بالرفع في قراءة بعضهم[3] فإنه عطف الشركاء على المضمر المرفوع في "أجمعوا " حين طال الكلام بالمفعول .

– وقد يكون الفصل بين العاطف والمعطوف كالفصل بـ " لا " في نحو : ﴿ **مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا** ﴾[4].

وقد اجتمع الفصلان في : ﴿ **مَّا لَمْ تَعْلَمُواْ أَنتُمْ وَلاَ آبَاؤُكُمْ** ﴾[5].

---

(١) من البسيط ولم أعثر على قائله

الشاهد : " ملئت رعباً وقوم " حيث عطف " وقوم " على الفاعل المستتر وهو التاء في " ملئت" للفصل بالتمييز وهو "رعباً" (الهمع ٢٦٧/٥ ، الدرر : ١٩١/٢ ، شرح التسهيل : ٣٧٣/٣)

(٢) يونس : (٧١) .

(٣) القراءة بالرفع للحسن ، وقرأ الجمهور بالنصب وفيه أوجه :

أحدهما : أن "شركاءكم " معطوف على " أمركم" وتقديره : وأمر شركائكم ، فأقام المضاف إليه مقام المضاف . =

=والثاني : هو مفعول معه تقديره : مع شركائكم .

والثالث : هو منصوب بفعل محذوف أي : وأجمعوا شركاءكم ، وقيل التقدير : وادعوا شركاءكم .

ينظر : معاني القرآن للفراء : ٤٧٣/١ ، التبيان للعكبري : ٣١/٢ .

(٤) الأنعام : (١٤٨).

(٥) الأنعام : (٩١).

هذا .... وقد يجوز مع الفصل التوكيد بالمنفصل كقوله تعالى : ﴿**فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ**﴾ [١] و ﴿**مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِ مِن شَيْءٍ نَّحْنُ وَلا آبَاؤُنَا**﴾ [٢] . وقد لا يؤكد ، والأمران متساويان ، وإنما جاز الترك : لأن طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف طلباً للاختصار نحو قولك : حضر القاضي امرأة ، فكيف لا يغني عما ليس بواجب بل هو الأولى ، وذلك أن مذهب البصريين أن التأكيد بالمنفصل هو الأولى ، ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح ، لا أنهم حظروه أصلاً بحيث لا يجوز أن يرتكب [٣].

قال ابن مالك :

وإن على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل ما .....

فنبه بقوله : " أو فاصل ما " على أنه يكتفي بما يصدق عليه فاصل ولو قلّ .

وأجاز صاحب الكشاف [٤] في قوله تعالى : ﴿**أَئِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ۞ أَوَ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ**﴾ [٥] أن يكون "آباؤنا" معطوفاً على الضمير فى لمبعوثون للفصل بالهمزة [٦].

وإنما احتيج إلى التأكيد أو الطول :

---

(١) الشعراء : (٩٤) .
(٢) النحل : (٣٥) .
(٣) شرح الكافية : القسم الأول م ١٠٢٢/٢ بتلخيص .
(٤) الكشاف للزمخشري : ٥٥/٤ .
(٥) الواقعة : (٤٧، ٤٨) .
(٦) توضيح المقاصد م٢ جـ١٠٢٣/٣ .

لأنهم كرهوا أن يكون المعطوف لم يتقدم له في الذكر ما يعطف عليه ، فجعلوا هـذا التأكيد أو الطول عوضاً من ذكر المعطوف عليه .

فإن قلت : إنما يتصور هذا إذا كان الضمير مستتراً في نحو : زيدّ قام ، فإنك لو قلت : زيد قام وعمرو لم يكن في اللفظ ما يعطف عليه عمرو .

وأما في مثل : قمت وعمرو فكان ينبغي أن لا يحتاج إلى تأكيد ولا لطـول لتقـدم المعطوف عليه في الذكر .

فالجواب عن هذا شيئان :

أحدهما : أن الضمير المتصل وإن كان بارزاً في اللفظ فإنه قد تنزل من الكلمة منزلة جزء منها ، بدليل أنه سكن له آخر الفعل في مثل : ضربت ، هروباً مـن اجتمـاع أربعة أحرف متوالية التحريك ، وذلك لا يكره إلا في كلمة واحدة .

والآخر : أنه لما لزم التأكيد أو الطول في بعض المواضع حمل عليه سائر المواضع كما حذفوا الواو من "يعد" وأصله "يوعِد" لاستثقال الواو (بين ياء وكسرة) ثم حذفوه في : أعِد ونعِد ، حملاً على الياء [1].

هذا ..... وقد اشترط ابن مالك صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل .

قال ابن مالك : (.... فلو كان ما بعد العاطف لا يصلح لمباشرة العامـل ،ولا هو بمعنى ما يصلح لمباشرته أضمر له عامل مدلول عليه بما قبل العاطف ، وجعـل من عطف الجمـل نحـو : ﴿ **اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ** ﴾[2]، و ﴿ **فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ** ﴾[3] فـ " زوجك " و " ربك" مرفوعات بـ "ليسكن " و" ليـذهب" مضـمرين مدلول عليهما بـ "اسكن " و " اذهب " و المحوج إلى هذا التقدير أن فعـل الأمـر لا

(١) ينظر : شرح الجمل : ٢٤٢/١ .
(٢) البقرة : (٣٥).
(٣) المائدة : (٢٤) .

يرفع إلا ضمير المأمور المخاطب ، لكنه وإن لم يكن صالحاً لرفع غيره فهو صالح للدلالة على ما يرفعه .

ولو كان ما قبل العاطف فعلاً مضارعاً مفتتحاً بالهمزة أو النون لفُعِل بعده من التقدير والإضمار ما فعل بعد الأمر نحو : ﴿ **لَّا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنتَ** ﴾ فـــ "أنـــت" مرفوع بفعل مضمر مدلول عليه بـــ " نخلفه" والتقدير لا تخلفه أنت ، لأن نفعل وأفعل لا يرفعان إلا ضميري المتكلم .

وكذا لو كان الفعل مفتتحاً بتاء الخطاب لعومل ما بعد العاطف الذي بعده هذه المعاملة نحو : تقدم أنت وزيد ، وكذا لو كان مفتتحاً بتاء المضارعة الدالـــة علـــى التأنيث لا يرفع إلا مؤنثاً)[١].

وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص المعربين والنحويين من أنَّ " وزوجك" معطوف على الضمير المستكن في " اسكن" المؤكد بـــ " أنت"[٢].

حجة الكوفيين :

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع أنه قد جاء في كتاب الله تعالى وكلام العرب .

قال تعالى : ﴿**ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ۞ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى**﴾[٣] فعطف "هو " على الضمير المرفوع المستكن في "استوى" والمعنى : فاستوى جبريل ومحمـــد ، وهـــو مطلع الشمس ، فدل على جوازه .

وقال الشاعر :

قلت إذا أقبلت وزهر تهادى كنعاج الملا تعسفن رملا[٤]

---

(١) شرح التسهيل : ٣/٣٧١ ، ٣٧٢ .

(٢) الارتشاف : ٤/٢٠١٢ .

(٣) النجم : (٦، ٧) .

(٤) من الخفيف لعمر بن أبي ربيعة المخزومي (ديوانه :٥٢٤)

فعطف " زهر" على الضمير المرفوع في " أقبلت" .

ونظيره قول الشاعر :

فلما لحقنا والجياد عشية دعوا يا لكلب واعتزينا لعامر (١)

فعطف " الجياد" بالواو على الضمير المرفوع المتصل في قوله "لحقنا" .

ومنه قول الشاعر :

ألم تر النبع يصلب عوده ولا يستوي والخروع المتقصف (٢)

عطف " الخروع " بالواو على الضمير المستتر في " يستوي" .

وقال الآخر :

اللغة : زهر – بضم الزاي وسكون الهاء – جمع زهراء ، وأراد : النساء المشرقات اللون ، تهادى : أصله تتهادى ، والنعاج : جمع نعجة ، والفلا : جمع فلاه وهي الصحراء ، وأراد بنعاج الفلا : الظباء ، وتعسفن : سرن سيراً شديداً ليس فيه تؤده ولا رفق .

الشاهد : "أقبلت وزهر" حيث عطف " وزهر" على الضمير المستتر في قوله " أقبلت" من غير أن يؤكد الضمير المستتر بضمير منفصل .

تحصيل عين الذهب :٣٩٠/١، شرح الجمل : ٢٤٢/١ ، الخصائص : ٢٨٦/٢ ، شرح الأشموني : ١١٤/٣ ، اللمع: ١٨٤.

(١) من الطويل للراعى النميرى (اللسان " عزا " : ٢٨١ ، شرح أبيات سيبويه للسيرافى : ٣٥/٢) .

الشاهد : " لحقنا والجياد " حيث عطف " الجياد " على الضمير المتصل المرفوع فى " لحقنا " ولو جرى على ما التزمه البصريون لقال : فلما لحقنا نحن والجياد . (الإنصاف : ٤٧٥/١ ، الكتاب : ٣٨٠/٢ " هارون ") ورواية اللسان :

فلما التقت فرساننا ورحالهم دعوا يالكلب واعتزينا لعامر

لا يكون شاهد .

(٢) من الطويل لجرير (ديوانه : ٣٧٩) .

الشاهد : " ولا يستوي والخروع " حيث عطف " الخروع" على الضمير المستتر المرفوع في " يستوي" والوجه على رأي البصريين " ولا يستوي هو والخروع " .

(معاني الفراء : ٩٥/٣، أساس البلاغة (وصف) ، الضرائر لابن عصفور :١٨٠).

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له ليـــنالا (١)

فعطف "أب" على الضمير المستتر في " يكن" .

ومنه قول الشاعر :

ولست بنـــازل إلا ألمـــت برحلي أو خيالتها الكذوب (٢)

فعطف بـــ"أو" قوله " خيالتها" على الضمير المستتر في "ألمت" .

وقول الآخر :

فأقسـم ان لو التقينا وأنتـم لكان لنا يوم من الشر مظلـم (٣)

---

(١) من الكامل لجرير بن عطية الخطفي يهجو الأخطل التغلبي (الديوان :٥٧) .

الشاهد : "يكن وأب له " حيث عطف قوله "أب" على الضمير المرفوع المستتر فـــي "يكـــن" وهو موافق لرأي الكوفيين ولو جاء على ما التزمه البصريون لقال " ما لم يكن هو وأب له " .

(الهمع : ٢٦٧/٢) ، شرح الجمل ٢٤٣/١ ، شرح الأشموني ١١٤/٣ ، مثل المقرب : ٣١١ ، جمهرة أشعار العرب : ١٦٩ ، الكامل : ١٨٩/١ ،٣٩/٢) .

(٢) من الوافر ، قال البغدادي في الخزانة : ١٢٢/٥ (لم أر من شراح الحماسة من نسبها إلى قائلها ، قال : ورأيت الصاغاني نسبها في مادة الخيال من العباب إلى رجل من بني بحتر بن عتود) .

الشاهد : "إلا ألمت أو خيالتها " فعطف قوله " خيالتها " بـــ"أو" على الضمير المســـتتر فـــي "ألمت" والبصريون يرون ان هذا البيت أخف من بيت جرير وبيت عمر بن أبي ربيعة وبيت الراعي ، والسر في ذلك أن الكلام طال بسبب إتيانه بمتعلق للفعل وهو قوله "برحلي" فجعلوا طول الكلام نائياً مناب التوكيد .

(شرح الكافية : ١٠٢١، شرح الحماسة للمرزوقي : ٣١٠ ، الهمـــع : ١٤١/٢ ، الـــدرر: ١٥٩/٦ ، الخزانة : ١١٩/٥) .

(٣) من الطويل للمسيب بن علس .

فعطف "أنتم" على ضمير الرفع المتصل في " التقينا " .

وقد وقع هذا في الكلام : من ذلك ما روي أن بعض العرب قال : مررت برجل سواء والعدم ، برفع العدم على أنه معطوف على ضمير مستتر في "سواء" لأنه بمعنى مستو .

ومن ذلك : قول عمر بن الخطاب ﷺ : " كنت و جارلى" برفع "جار" على أنه معطوف على الضمير المتصل المرفوع في "كنت" .

ومن ذلك قول على بن أبي طالب ﷺ :" كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول " كنت وأبو بكر وعمر " "وهاتان العبارتان عبارة عمر وعبارة على قد رواهما البخاري في صحيحه(١).

ولهذا ذهب ابن مالك في شرح التسهيل إلى موافقة الكوفيين ، وإن كان قد رجح مذهب البصريين في الألفية – كما سبق –

وبعد أن اشترط ابن مالك في "الألفية" في العطف على الضمير المتصل المرفوع الفصل ذكر أنه كثير في الشعر وهو مع كثرته ضعيف فقال :

وبلا فصل يرد في النظم فاشياً وضعفه اعتقد

فهل يطرد مع ضعفه أو يختص بالضرورة ؟

الشاهد : " التقينا وأنتم " عطف "أنتم" على ضمير الرفع المتصل في " التقينا" والوجه على ما قاله البصريون " فلما التقينا نحن وأنتم " .

(الضرائر: ١٨١، شرح المفصل : ٩٤/٩ ، شرح الأشموني : ٢٨٦/٣).

(١) ينظر : صحيح البخاري :٤٦ " كتاب المظالم والغضب " ٣٥ باب الغرفة والعلية المشرفة وغير المشرفة في السطوح وغيرها ، وينظر : ٦٢ كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ : ١٢/٥ " كتاب الشعب " .

نص المصنف على أنه يجوز في الاختيار مع ضعفه لقول بعض العرب "مررت برجل سواءٍ والعدمُ " حكاه سيبويه ولأن العطف في هذه الشواهد ليس بفصل مضطر ، لإمكان النصب وهذا بناء على رأيه في حد الضرورة الشعرية [١].

وقال ابن مالك في " شرح التسهيل ": (ولا يمتنع العطف دون فصل ... وأحسن ما استشهد به على هذا قول عمر ﷺ [٢]: " كنت وجار لي من الأنصار " وقول علي ﷺ [٣] :" كنت أسمع رسول الله ﷺ يقول : " كنت وأبوبكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمرو ، وانطلقت وأبو بكر وعمر ")[٤].

وإنما كان العطف على الضمير المرفوع من غير تأكيد قبيحاً :

لأن هذا الضمير فاعل وهو متصل بالفعل فصار كحرف من حروف الفعل لأن الفاعل لازم للفعل لابد له منه ولذلك تغير له الفعل فتقول : ضربت وضربنا فتسكن الباء وقد كانت مفتوحة وكونه متصلاً غير مستقل بنفسه يؤكد ما ذكرنا من شدة

---

(١) خالف ابن مالك الجمهور في مفهوم الضرورة الشعرية فمذهب الجمهور أن الضرورة ما وقع في الشعر مما لم يقع له نظير في النثر ، سواء كانت للشاعر عنه مندوحة أم لا .

ومعنى ذلك : أنه ليس معتبراً في الضرورة الشعرية أن يؤدي إليها الوزن الشعري فقد تقع الضرورة في الشعر من غير اضطرار الوزن إليها . =

=وذهب ابن مالك : إلى أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة اعتماداً على أن الضرورة مشتقة من الضرر وهو النازل الذي لا مدفع له . (سيبويه والضرورة الشعرية :٣٢) والأَوْلى قول الجمهور بأن الضرورة الشعرية لا ارتباط لها بالوزن ولا تتحدد به ، إنما تتحدد بما هية الشعر نفسه من حيث هو مستوى من التعبير مختلف عما عليه سائر الكلام ، فللشعر تركيبات لغوية تختص به ، وهذه هي محل الضرورة .

(٢) شواهد التوضيح : ١١٢ ، صحيح البخاري : ٤٦ كتاب المظالم – باب إماطة الأذى .

(٣) شواهد التوضيح : ١١٢ ، البخاري : ٦٢ ، كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ .

(٤) شرح التسهيل : ٣٧٣/٣ ، ٣٧٤ .

اتصاله بالفعل وربما كان مستتراً مستكناً في الفعل نحو : قم واضرب وزيد قام وضرب ونحو ذلك ، وإذا كان بمنزلة جزء منه وحرف من حروفه قبح العطف عليه لأنه يصير كالعطف على لفظ الفعل وعطف الاسم على الفعل ممتنع .

وإنما كان ممتنعاً من قبل أن المراد من العطف الاشتراك في تأثير العامل وعوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء لا بل ربما كان الفعل مبنياً إما ماضياً وإما أمراً فلا يكون له عامل فلذلك قبح أن تقول : قمت وزيد حتى تقول : قمت أنا وزيد فتؤكده فيكون التأكيد منبهاً على الاسم ويصير العطف كأنه على لفظ الاسم المؤكد وإن لم يكن في الحقيقة معطوفاً عليه إذ لو كان معطوفاً عليه لكان تأكيداً مثله وليس الأمر كذلك لأن المراد إشراكه في عمل الفعل لا في التأكيد (١).

هذا .... والعطف على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد أو فصل يتفاوت قبحه فقولك : زيد ذهب وعمرو أوقم وعمرو أقبح من قولك : قمتُ وعمرو ، لأن الضمير في " قمت" له صورة ولفظ وليس له في قولك : قم وعمرو صورة ، وقولك : قمت وزيد أقبح من قولك : قمنا وزيد ، لأن الضمير في " قمت " على حرف واحد فهو بعيد من لفظ الأسماء والضمير في "قمنا" على حرفين فهو أقرب إلى الأسماء وعلى هذا كلما قوى لفظ الضمير وطال كان العطف عليه أقل قبحاً (٢).

قال الجرجاني : (وإذا قلت : ضربتُ وزيداً في شعر كان أحسن من أن تقول : زيد ضرب وعمرو واذهب وزيد ، لأن الضمير في "ضربت" له لفظ والضمير في " ضرب" لا لفظ له ، وكلما كان أذهب في الاتصال كان أبعد من العطف)(٣).

---

(١) شرح المفصل : ٧٧/٣ ، وينظر : ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٨١، ١٨٢ .
(٢) شرح المفصل : ٧٦/٣، ٧٧ .
(٣) المقتصد : ٩٥٨/٢ ، ٩٥٩ .

حجة البصريين :

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل وذلك لأنه لا يخلو : إما أن يكون مقدراً في الفعل أو ملفوظاً به فإن كان مقدراً فيه نحو " قام وزيد" فكأنه قد عطف اسماً على فعل ، وإن كان ملفوظاً به نحو : "قمت وزيد " فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل ، وهم لا يعطفون على الجزء ، فلو جوزنا العطف عليه لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل ، وذلك لا يجوز ، فأتوا في الصورة بالمضمر المنفصل ليكون العطف عليه لفظاً (١).

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين :

أما احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿**فَاسْتَوَى ۞ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى**﴾ فالواو فيه واو الحال ، لا واو العطف ، والمراد جبريل وحده ، والمعنى : أن جبريل وحده استوى بالقوة في حالة كونه بالأفق وقيل : فاستوى على صورته التي خلق عليها في حالة كونه بالأفق ، وإنما كان قبل ذلك يأتي النبي ﷺ في صورة رجل (٢).

وأما ما انشد من قوله :

قلت إذا أقبلت وزهر تهادى

وقول الآخر :

ما لم يكن وأب له لينالا

(١) ينظر : الإنصاف ٤٧٧/١ ، الإيضاح لابن الحاجب : ٤٥٥/١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للزجاج ٢٧٠/٥ ، إعراب القرآن للنحاس : ٢٦٦/٤ ، التبيان للعكبري : ٢٤٦/٢ ، البيان للأنباري : ٣٩٧/٢ .

فمن الشاذ الذي لا يؤخذ به ، ولا يقاس عليه ، على أنا نقول : إنما جاء هاهنا لضرورة الشعر ، والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر عندنا جائز فلا يكون لكم فيه حجة .

وتشبيههم له بالضمير المنصوب المتصل فلا وجه له بحال ، لأن الضمير المنصوب المتصل وإن كان في اللفظ في صورة الاتصال فهو في النية في تقدير الانفصال ، بخلاف الضمير المرفوع المتصل ، لأنه في اللفظ والتقدير بصفة الاتصال ، فبان الفرق بينهما [١].

وأخيراً أجد في نفسي ميلاً إلى قول الكوفيين .

قال الفراء : (وقوله ﷻ : "فاستوى" استوى هو وجبريل بالأفق الأعلى لمّا أسري به ، وهو مطلع الشمس الأعلى فأضمر الاسم في "استوى" ، وردّ عليه "هو " ، وأكثر كلام العرب أن يقولوا : استوى هو وأبوه ولا يكادون يقولون : استوى وأبوه ، وهو جائز لأن في الفعل مضمراً ، أنشدنى بعضهم :

ألم نر أن النبع .....) [٢]

ويمكن الرد على قول البصريين بالشذوذ فيما استشهد به الكوفيون ، ففي قول الشاعر :

ما لم يكن وأب له لينالا

ليس الشاعر بمضطر إلى رفع "أب" بل يمكنه نصبه على أنه مفعول معه ، وكيف يكون شاذاً وقد ورد في صحيح البخاري ما روي عن سيدنا عمر وسيدنا على رضي الله عنهما .

(١) الإنصاف : ٤٧٧/١ ، ٤٧٨ .

(٢) معاني القرآن للفراء : ٩٥/٣ .

وأما قول الشاعر :

قلت إذا أقبلت وزهر تهادى

يمكن أن ينصب "زهراً " على المعية [١].

قال ابن مالك : (ولا يمتنع العطف عليه دون فصل ومنه ما حكى سيبويه من قولهم "مررت برجل سواء والعدم " [٢].

فعطف " العدم" دون فصل ودون ضرورة على ضمير الرفع المستتر في "سواء" ومنه قول جرير :

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا

وهذا – أيضاً – فعل مختار غير مضطر، لتمكن الشاعر من نصب و(أب) على أن يكون مفعولاً معه .

ومثله في عدم الاضطرار والتكلم بالاختيار قول عمر بن أبي ربيعة :

قلت إذا أقبلت وزهر تهادي

فرفع "زهراً " عطفاً على الضمير المستكن في "أقبلت" مع التمكن من جعله مفعولاً معه)[٣] .

❁❁❁

(١) العيني على الأشموني : ٣/١١٤ .
(٢) الكتاب : ١/٤٣٥ .
(٣) شرح الكافية الشافية : ١/٥٦٠ .

٢- العطف على الضمير المتصل المنصوب .

إذا كان الضمير المتصل منصوب الموضع نحو الهاء في "ضربته" والكاف في " ضربك" فالعطف عليه جائز من غير تأكيد لأنه منفصل في التقدير ، وإن كان متصلاً في اللفظ ، فإذا قلت : ضربتك وزيداً ، فكأنك قلت : ضربت إياك وزيداً (١).

قال سيبويه : (أما ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمر المنصوب وذلك قولك : رأيتك وزيداً ، وإنك وزيداً منطلقان)(٢).

فإن أكدته كان أحسن وإن لم تؤكده لم يمتنع العطف عليه فتقول : ضربته وزيداً وأكرمته وعمراً ، وقال تعالى : ﴿**جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ**﴾ (٣) عطف "الأولين " على "كم" .

ومنه قوله تعالى : ﴿**قَالُواْ يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ**﴾ (٤)، ﴿**فَنَجَّيْنَاهُ وَأَهْلَهُ**﴾(٥)، ﴿**وَاتَّقُوا الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالْجِبِلَّةَ الْأَوَّلِينَ**﴾ (٦)، ﴿**وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ**﴾ (٧).

وقال الشاعر :

فإن الله يعلمني ووهباً ... ويعلم أن سيلقاه كلانا (٨)

(١) المقتصد : ٩٦١/٢ .
(٢) الكتاب : ٣٨٩/١ .
(٣) المرسلات : (٣٨).
(٤) يوسف : (٨٨) .
(٥) الأنبياء : (٨٦) .
(٦) الشعراء : (١٨٤).
(٧) الحديد : (٢٥).
(٨) من الوافر للنمر بن تولب العكلي شاعر مقل مخضرم أدرك الجاهلية وأسلم فحسن إسلامه .

عطف "وهبا" على الياء في يعلمني من غير تأكيد .

قال عبد القاهر الجرجاني : (وقالوا : أنت وزيد ، فأتوا بالمنفصل ليكون عطف الاسم على الاسم ، فإن قلت فإن هذا ينكسر بقولك : ضربتك وزيداً ، لأن الكاف لا ينفصل مما قبله كما أن التاء في "ضربت" كذلك ، فالجواب : أن بين الموضعين فرقاً واضحاً ...) [١].

فضمير النصب المتصل في العطف عليه كالظاهر :فيعطف عليه الظاهر والمضمر بلا شرط نحو : زيدُ رأيته وعمراً ، ورأيته وأياك ، كما تقول : رأيت زيداً وعمراً ، ورأيت زيداً وإياك .

ومنع الأبذي الأخيرة وهي " عطف الضمير المنفصل على الظاهر " من جهة القدرة على الاتصال نحو رأيتك وزيداً .

وهذا مردود – كما سبق– بقوله تعالى : ﴿ **يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ** ﴾[٢] وقوله[٣]: ﴿ **وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ** ﴾ [٤]

الشاهد : " يعلمني ووهباً" حيث عطف "وهباً " على الياء في " يعلمني" من غير تأكيد (شرح المفصل : ٧٧/٣) .

(١) المقتصد : ٩٥٨/٢ .

(٢) الممتحنة : (١).

(٣) النساء : (١٣١).

(٤) المساعد : ٤٧٠/٢ .

٣- العطف على الضمير المتصل المجرور .

نص كثير من النحاة [١] على أن هناك خلافاً بين البصريين والكوفيين في العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار [٢].

وهذا الخلاف كما يلي :

أولاً : مذهب البصريين :

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار مع المعطوف سواء كان الجار اسماً أم حرفاً .

---

١) ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل : ٤٦٩/٢ ، التصريح للشيخ خالد : ١٥٠/٢ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٢٤٦/٣ ، شرح التسهيل :٣٧٥/٣ ، شرح الأشموني: ١١٤/٣، الإنصاف: ٣/ ٤٦٣ ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : مسألة (٢١) ، الإيضاح في شرح المفصل: ٤٥٦/١ ، شرح الجمل: ٢٤٣/١ وغيرها .

(٢) لماذا جاز العطف على المجرور الظاهر في نحو : غلام زيد وعمرو ولم يجز العطف على المجرور المضمر ؟

جاز العطف على المجرور في نحو قولك : غلام زيد وعمرو ، ومررت بزيد وعمرو لأجل أن هذا بمنزلة التنوين معنى لا لفظاً ، وهو أنه عاقبه وإلا فهو اسم منفصل يمكن اللفظ به غير متصل بما قبله ، ولا يمكن اللفظ بالضمير في غلامك منفصلا مما قبله ، فلما فارق التنوين من أحد الوجهين لم يجر مجراه ، كما أن "سعاد" لما شابه الفعل من وجهين : التعريف والتأنيث مُنع التنوين الذي لا يكون في الفعل ، وزيد لما أشبهه من وجه واحد وهو التعريف لم يعدل به عن أصله ، ولم يكن لتلك المشابهة تأثير ، وعلى ذا يجري كثير من كلامهم ، يجرون الشيء مجري الشيء إذا شابهه من وجهين (المقتصد للجرجاني : ٩٦٠/٢ ، ٩٦١) .

فالاسم نحو قوله تعالى : ﴿ **أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاء إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِن بَعْدِي قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ** ﴾(١) .

والحرف نحو قوله تعالى : ﴿ **وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ** ﴾(٢)، وقوله : ﴿ **ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاء وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا** ﴾(٣)، وقوله : ﴿ **يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ** ﴾(٤).

فالضمير المجرور عندهم لا يعطف عليه إلا بإعادة الجار ، لأن المجرور إذا كان مضمراً اشتد اتصاله به كاتصال المرفوع من حيث اللفظ ، ومن حيث المعنى ، فامتنع العطف عليه كما امتنع في المرفوع ولم يكن له مضمر منفصل ، ففعل فيه كما فعل في المرفوع ، فأعادوا العامل الأول ليكون في حكم الاستقلال .

ومنهم من قال : المضاف إليه إذا كان مضمراً صار بمنزلة التنوين وكما لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على المضاف إليه ، وبيان كونه مشبهاً للتنوين أنه لا يستقل معه كلاماً كما أن التنوين لا يستقل مع المنون كلاماً ، فكما لا يعطف على التنوين كذلك لا يعطف على المضاف إليه (٥).

ومنهم من تمسك بأن قال : أجمعنا على أنه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور ، فلا يجوز أن يقال " مررت بزيدوك " فكذلك ينبغي ألا يجوز

---

(١) البقرة : (١٣٣).
(٢) المؤمنون : (٢٢).
(٣) فصلت : (١١).
(٤) الأنعام : (٦٤).
(٥) الإيضاح في شرح المفصل : ٤٥٦/١ ، وينظر : شرح الكافية للرضي : القسم الأول المجلد الثاني : ١٠١٩ .

عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور ، فلا يقال " مررت بك وزيد " لأن الأسماء مشتركة في العطف ، فكما لا يجوز أن يكون معطوفاً فلا يجوز أن يكون معطوفاً عليه (١).

فالبصريون استدلوا على رأيهم بأن الضمير جمع أمرين :

أحدهما : أنه لا يتكلم به إلا متصلاً بما قبله من حرف أو اسم ، فلا يجوز فصله مما قبله ، فهو كالجزء منه ، كالدال من "زيد" فكما لا يجوز أن تعطف على الدال من كلمة "زيد" مثلاً لا يجوز أن تعطف عليه وحده (٢).

قال المازني : (لما صح : مر زيد وأنت صح : مررت أنت وزيد ، ولما صح كلمت زيداً وإياك ، صح كلمتك وزيداً ، ولما امتنع : مررت بزيد وك امتنع مررت بك وزيد ، لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يصح في أحدهما إلا ما صح في الآخر ، فلما لم يكن للمخفوض ضمير منفصل يصح عطفه على الظاهر لم يصح عطف الظاهر عليه ، فلما لم يصح وأريد ذلك أعيد الخافض وصار من قبيل عطف الجملة على الجملة إذ كان عاملاً ومعمولاً ولم يجز ذلك إلا في ضرورة الشعر ...) (٣).

الثاني : أنه بدل من اللفظ بالتنوين ، أي : أنه قام مقامه وعاقبه ، تقول "غلامُ " فتجد فيه التنوين ، فإذا أضفته قلت : غلامك ، فقام الضمير المجرور " المضاف إليه " مقام التنوين (٤).

---

(١) الإنصاف : ٤٦٧/٢.

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٢٤٣/١ .

(٣) شرح المفصل : ٧٨/٣ .

(٤) المقتصد للجرجاني : ٩٥٩/٢ .

وإنما استويا " الضمير المجرور والتنوين " لأنهما يجتمعان في أنهما على حرف واحد وأنهما يكملان الاسم الأول ولا يفصل بينهما ولا يصح الوقف على ما اتصلا به دونهما وليس كذلك الظاهر المجرور (١).

ويمكن أن يرد على الأول : بإلزام تجويز مررت بك أنت وزيد ، إذ لا خلاف أنه يجوز أن يقال : مررت بك أنت ، فيلزم أن يكون مصححاً لعطف المجرور كما كان مصححاً لعطف المرفوع ، فيجيب هؤلاء بأن المجرور أشد اتصالاً ، لأن المرفوع مع عامله مستغن والمضاف مع المضاف إليه غير مستغن ، فلما اشتد اتصاله أكثر من الفاعل خولف بينه وبينه في العطف .

ولو قيل : إنه لا يلزم لم يكن بعيداً وذلك من وجهين :

أحدهما : أن قولك : مررت بك أنت مخالف للقياس ، ولا يلزم من مخالفته القياس لغرض مخالفته في كل موضع .

الثاني : سلمنا أنه غير مخالف للقياس ولكن منع مانع ههنا ، وهو أنهم لو قالوا : مررت بك أنت وزيدٍ لكان ههنا مخالفة لفظية ومعنوية ، وفي قولك : مررت بك أنت ليس فيه إلا مخالفة التقدير ، ولا يلزم من مخالفة التقدير مخالفة اللفظ والتقدير (٢).

وقد أوضح عبد القاهر الجرجاني : أن العلة في منع البصريين العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار : أن ضمير الجر شبيه بالتنوين .

وفسر هذا الشبه فبين أنه من جهتين :

الأولى : أنه قام مقامه وعاقبه ، بدليل أنك تقول : غلامُ بالتنوين ، فإذا أضفته وقلت : غلامُ زيد ، قد قام المضاف إليه مقامه .

---

(١) شرح المفصل : ٧٧/٣ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل : ٤٥٦/١ ، ٤٥٧ .

الثانية : أنه لا يجوز فصله عما قبله ، ولا ينطق به إلا متصلاً كما أن التنوين كذلك ، لهذا كانت المشابهه بينهما لفظاً ومعنى [١].

ودليل ذلك : أنهم أجازوا العطف على الظاهر من غير إعادة الجار نحو : مررت بزيد وعمرو ، و غلام زيد وعمرو لأن هذا يشبه التنوين معنى لا لفظاً ، لأنه اسم منفصل يمكن اللفظ به غير متصل بما قبله ، ولا يمكن اللفظ بالضمير منفصلاً عما قبله فلما فارق التنوين من أحد الوجهين لم يجر مجراه ولكن الضمير لما شابهه من وجهين جرى مجراه [٢].

وإذا كان الجرجاني قد دافع عن وجوه الشبه بين ضمير الجر والتنوين – كما سبق– فإن ابن مالك يهدم هذا الشبه ، وما ترتب عليه من منع العطف في هذه المسألة دون إعادة الجار .

وفي ذلك يقول : (وللموجبين إعادة الجارحجتان :

أحداهما : أن ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له فلا يعطف عليه ، كما لا يعطف على التنوين .

الثانية : أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه ، فامتنع العطف عليه إلا مع إعادة الجار .

وفي الحجتين من الضعف ما لا يخفى ، لأن شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه بلا إعادة الجار لمنع منه مع الإعادة ، لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه ، ولأنه لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والإبدال منه ، لأن التنوين لا

(١) المقتصد : ٩٥٩/٢ .

(٢) المرجع السابق : ٩٦١/٢.

يؤكد ولا يبدل منه وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع ، فللعطف أسوة بهما . قد تبين ضعف الحجة الأولى .

وأما الثانية : فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطاً في صحة العطف لم يجز : رب رجل وأخيه ، ولا :

أي فتى هيجاء أنت وجارها (١)

وأمثال ذلك كثيرة ، فكما لم يمتنع فيها العطف لا يمتنع في نحو : مررت بك وزيد) (٢).

وعلى الرغم من تأييد ابن عصفور لمذهب البصريين واستدلاله على ذلك إلا أنه اعترض على ما علل به المازنى لمذهب البصريين قائلاً :

(وأما ضمير الخفض فلا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض نحو قولك : مررت بك وبزيد ، ولا يجوز أن تقول : مررت بك وزيد ، والسبب فى ذلك أن ضمير الخفض

---

(١) صدر بيت من الطويل وتمامه : **إذا ما مرجال بالرجال استقلت** . وقد جاء هنا هكذا بالخرم (حذف أول الوتد المجموع) في صدر البيت وهو من شواهد سيبويه المجهولة القائل وقد نسبه الصيمري لمجنون بني عامر (التبصرة والتذكرة : ١٤٢/١) وليس في ديوانه المطبوع .

اللغة : الهيجاء : الحرب ، وفتاها: القائم بها ، وجارها : المجير منها ، واستقلت : نهضت .

الشاهد : عطف "جارها " على " فتى" بدون إعادة الجار "أي" لأنه لا يصح أن يقول : وأي جارها لأن "جار" مضاف للضمير ، وقيل : إن "جارها" نكرة في المعنى وإن كان مضافاً لضمير "هيجاء" لأن "أيّا" إذا أضيفت إلى واحد لم يكن إلا نكرة لأنه فرد الجنس وضمير "هيجاء" في الفائدة مثلها ، فـ" الجار" لا يكون فيه هنا إلا الجر ، لأنه لا يريد أن يجعله : جار شيء آخر فتى هيجاء ولكن جعله : فتى هيجاء وجار هيجاء (الكتاب : ١٨٧/٢، شرح التسهيل لابن مالك : ٣٧٦/٣ ، المغني : ٧٩٩ ، شرح الكافية الشافية : ١٢٤٧/٣ ، الحلل في إصلاح الخلل : ٣٥٦).

(٢) شرح التسهيل : ٣٧٥/٣، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ٦٤٠/٢ .

شديد الاتصال بما قبله ، فينزل لذلك معه منزلة شيئ واحد ، فلو عطفت من غير إعادة خافض لكنت قد عطفت اسماً واحداً على اسم وحرف إذ لا يتصور أن تعطف على بعض كلمة دون بعض فلذلك أعدت الخافض حتى تكون قد عطفت اسماً وحرفاً على اسم وحرف مثله ، وزعم المازنى أن امتناع ذلك لأجل أن المعطوف شريك المعطوف عليه ، فلا يجوز عنده مسألة حتى يجوز : قام زيدُ وعمرو ، لأنك لو عكست لقلت : قام عمروُ ، لأنك لو عكست لقلت : قام عمروُ وزيد ، وذلك مستقيم ، ولا يجوز مررت بك وزيد ، لأنك لو قلت : مررت بزيد وك / لم يجز ، فإذا قلت : مررت بك وبزيد جاز ، لأنَّك لو قلت : مررت بزيد وبك ، جاز .

وهذا الذي ذهب إليه المازني هو الأكثر في المعطوفات ، وإلا فقد يجوز في باب العطف ما لا يجوز عكسه ، ألا ترى أنك تقول : رب رجل وأخيه ، وكل رجل وضيعته ، ولا يجوز عكس ذلك ، لأن رب وكلاً لا يدخلان مباشرة إلا على النكرات فلذلك كان الأولى ما عللنا به أولاً[1].

ثانياً : مذهب الكوفيين :

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار واستدلوا على جواز ذلك بوروده في القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والشعر .

ومن ذلك في القرآن الكريم :

(١) شرح الجمل : ٢٤٣/١ ، ٢٤٤ .

قوله تعالى : ﴿**وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ . .** ﴾[١] وقوله تعالى : ﴿**وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاء قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ** ﴾[٢] وقوله : ﴿**لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ** ﴾[٣].

فـ " المقيمين" في موضع خفض بالعطف على الكاف في "إليك" والتقدير فيه : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة ، يعنى من الأنبياء عليهم السلام وقال تعالى : ﴿**وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** ﴾[٤]، وقال تعالى : ﴿**وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ** ﴾[٥] فـ" من" في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في "لكم" .

وفي الحديث الشريف : قال النبي ﷺ : " إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً "[٦] يجر اليهود والنصارى عطفاً على الكاف في " مثلكم" .

ومن الشعر : قول الشاعر :

---

(١) النساء (١) ، قرأ حمزة بالخفض عطفاً على الضمير المجرور ، والباقون بالنصب (إتحاف فضلاء البشر : ٥٠١/١) وينظر : معاني القرآن للزجاج : ٦/٢ ، فتح القدير الشوكاني : ١/ ٤١٨ ، البحر المحيط : ١٤٦/٢ ، ١٤٧ ، الفريد في إعراب القرآن المجيد : ٦٨٤ .

(٢) النساء : (١٢٧).

(٣) النساء : (١٦٢).

(٤) البقرة : (٢١٧) ينظر : التبيان للعكبري : ١٧٥/١ .

(٥) الحجر : (٢٠) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٨٦/٢ .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب " الإجارة " باب الإجارة إلى صلاة العصر : ٦٨٨/٢ ، وينظر : شواهد التوضيح : ٣٥ ، فتح الباري للعسقلاني : ٤٤٥/٤ " باب الإجارة إلى نصف النهار ".

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب (١)

عطف "الأيام" بالكسر على الضمير المجرور في "بك" من غير أن يعيد مع المعطوف العامل في المعطوف عليه ، وذلك في نظر البصريين ضرورة شعرية .

ومنه ما أنشد الفراء من قول الشاعر :

تعلق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفانف (٢)

وأنشد الفراء أيضاً :

هلاّ سألت بذي الجماجم عنهم وأبي نعيم ذي اللواء المحرق (٣)

---

(١) المعني : إن هجاءك الناس وشتمهم لمن عجائب الدهر وقد كثرت هذه الأعمال منك حتى صارت لا يتعجب منها . من البسيط وهو من أبيات سيبويه المجهولة القائل .

الشاهد : عطف "الأيام" على الضمير المجرور في "بك" من غير إعادة الجار (الكتاب : ٣٩٢/١ ، بولاق ، ٦٣٤/٢، شرح التسهيل : ٣٧٦/٣ ، الهمع : ٢٦٨/٥).

(٢) من الطويل لمسكين الدرامي " الحيوان للجاحظ : م٢ جـ٦/ ٥٨٤ ، المقاصد النحوية : ١٦٤/٤ " .

=اللغة : السواري : جمع سارية وهي الأسطوانة أو العمود ، شبه أنفسهم بالسواري لطول أجسامهم ، الغوط : جمع غائط وهو المطمئن من الأرض ، والنفائف : جمع نفنف وهو الهواء بين شيئين .

الشاهد : " فما بينهما والكعب" وهو كالذي قبله (معاني القرآن للفراء : ٢٥٣/١ ، إعراب القرآن للنحاس : ٤٣١/١ ، الإنصاف : ٤٦٥/٢ ، العيني الملحق بالأشموني :١١٥/٣) .

(٣) البيت من الكامل مجهول القائل

اللغة : ذو جماجم – بضم أوله وفتحه : من مياه العمق على مسيرة يوم منه ، وفي اللسان : الجماجم : موضع بين الدهناء ومتالع في ديار بني تميم ، ويوم الجماجم : من وقائع العرب في الإسلام .

وقول عباس بن مرداس رحمه الله :

أكر على الكتيبة لا أبالي أحتفي كان فيها أم سواها (١)

وقول رجل من طيء :

بنا أبدا لا غيرنا تدرك المنى وتكشف غماء الخطوب الفوادح (٢)

ومنه :

إذا أوقدوا نارا لحرب عدوهم فقد خاب من يصلى بها وسعيرها (٣)

ومنه :

أيك أيه بي أو مصدر
من حمر الجلة جأب حشور (٤)

الشاهد : " عنهم وأبي نعيم" حيث عطف قوله "أبي نعيم" بالواو على الضمير المجرور من غير أن يعيد الخافض وهو "عن" (الإنصاف : ٤٤٦/٢ ، شرح التسهيل : ٣٧٧/٣ ، شرح عمدة الحافظ : ٦٣٥/٢ ، شرح الكافية الشافية : ١٢٥٢/٣).

(١) من الوافر (ديوان العباس بن مرداس :١١٠) .

الشاهد :" فيها أم سواها" حيث عطف "سواها" على الضمير المجرور في " فيها" دون إعادة الجار. (الإنصاف : ٤٦٤/٢ ، شرح الكافية الشافية : ١٢٥٢/٣ ، شرح التسهيل : ٣٧٧/٣ ، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٤٨ ، مجمع الأمثال للميداني : ٢٣/٢) .

(٢) من الطويل " احتج به الأخفش ولم ينسبه " =

= الشاهد : " بنا – لا غيرنا " حيث عطف " غير" على الضمير المجرور في "بنا" دون إعادة الجار. (شواهد التوضيح : ٥٦ رقم : ٧١ ، العيني : ١٦٦/٤ ، شرح التسهيل : ٣٧٧/٣).

(٣) من الطويل

الشاهد : " بها وسعيرها" حيث عطف " سعيرها" على "الهاء" في "بها" دون إعادة حرف الجر " الباء" .(شواهد التوضيح :٥٦، العيني ١٦٦/٤ ، شرح التسهيل: ٣٧٧/٣) .

(٤) رجز مجهول القائل ، ويقال لمن تنصحه ولا يقبل ثم يقع فيما حذرته منه .

فعطف "مصدر " على الضمير المجرور في "بي" .

وفي المسألة مذهب ثالث وهو : أنه إذا أكد الضمير جاز نحو : مرت بك أنت وزيد ، وهو مذهب الجرمي والزيادي وهو حاصل كلام الفراء ، فإنه أجاز : مررت به نفسه وزيد ، ومررت بهم كلهم وزيد [١].

قال الرضي : (وليس بشيء لأنه لم يسمع ذلك ، مع أن تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس ، وإعادة الجار أقرب وأخف) [٢].

هذا .... وأبو حيان يضيف إلى السماع الذي اعتمد عليه الكوفيون ويونس وقطرب والشلوبين وابن مالك في أحد قوليه والأخفش في أحد قوليه القياس إذا قال : (والذي اختاره في هذه المسألة جواز العطف عليه مطلقاً لفساد هذه العلل وعلى تقدير صحتها فهي مصادرة للنص من لسان العرب فلا يلتفت إليها والدليل على ما

اللغة : آيك أي : ويلك ، وأصل التأييه :دعاء الإبل ، ويقال : أيهت بفلان تأييها : إذا دعوته وناديته ، كأنك قلت له : يا أيها الرجل ، والمصدر : الشديد الصدر ، والجلة : المسان ، واحدها : جليل ، والجأب : الغليظ ، والحشور : المنتفخ الجنين ، شبه نفسه به في الصلابة والشدة .

الشاهد : عطف "مصدر" على الضمير المجرور في "بي" دون إعادة الجار .

(الكتاب : ٣٩١/١ بولاق ، ٣٨٢/٢ "هارون" ، شرح التسهيل لابن مالك : ٣٧٧/٣ ، شرح الكافية الشافية : ١٢٥١/٣، ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٤٧).

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء : ٢٥٣/١ ، شرح الأشموني : ١١٥/٣، ١١٦ ، شرح الألفية للمرادي : م٢ جـ١٠٢٧/٣ .

(٢) شرح الكافية : القسم الأول : ١٠٢٦ .

اخترناه القياس والسماع ، وأما القياس فهو أنه كما يجوز أن يبدل منه ويؤكد من غير إعادة الجار كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة الجار)[١].

وقد صرح أبو حيان بصحة المذهب الكوفي دون اشتراط إعادة الجار للمعطوف عليه " الضمير المجرور " مع المعطوف .

قال : " ولسنا متعبدين باتباع مذهب جمهور البصريين بل نتبع الدليل "[٢] .

وقد ذكر في " البحر المحيط" ثمانية شواهد شعرية ، وبعض النصوص النثرية استدلالاً لهذا التجويز وتأييداً لهذا الاختيار وهو تجويز مطلق موفق .

وقد أيده ابن مالك حيث قال :

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازماً قد جعلا
وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً

وقال أبو حيان مدافعاً عن حمزة أيضاً : " ومن ادّعى اللحن فيها والغلط على حمزة فقد كذب على حمزة وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثير "[٣].

موقف البصريين من شواهد الكوفيين :

تأول البصريون ما استدل به الكوفيون من آيات بما يتفق ومذهبهم ، فقالوا في قوله تعالى : ﴿ **وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ** . . . ﴾ ؛ الأرحام إما مجرورة بالقسم وجُعل جواب القسم قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا** ﴾ ، أو

(١) التذييل والتكميل لأبي حيان : ٤٤٠/٥ ، وينظر : الارتشاف : ٢٠١٤/٤ ، البحر المحيط لأبي حيان : ١٤٦/٢ :١٤٨ ، ٣٦٠/٣، ٣٦١ ، ٤٥٠/٥ ، ٤٥١ .
(٢) النهر الماد هامش البحر المحيط : ١٤٦/٢ .
(٣) البحر المحيط : ١٤٦/٢ ، ١٤٨ ، وينظر : مفاتيح الغيب : ٢٢/ ٧٤ ،٧٥ .

مجرورة بباء مقدرة غير ملفوظ بها ، وقد حذفت لدلالة الأولى عليها ، والتقدير : تساءلون به وبالأرحام [١].

قال الجرجاني : (وأما قراءة حمزة : " تساءلون به والأرحام" فقد ردت ، وأجمعوا على أنها غير متوجهة وإنما الصحيح النصب على حذف المضاف كأنه : " واتقوا الله الذي تساءلون به وقطعَ الأرحام)[٢].

أما قوله تعالى : ﴿**وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاء قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ**﴾ [٣].

فرد البصريون استشهاد الكوفيين بها لسببين :

١- لا يسلم بأن المعطوف في موضع جر ، وإنما هو في موضع رفع بالعطف على " الله" والتقدير فيه : الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم وهو القرآن .

٢- يجوز أن يكون معطوفاً على " النساء" في قوله تعالى : ﴿**وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاء**﴾ لا على الضمير في " فيهن" [٤].

---

(١) ينظر : الإنصاف : ٤٦٧/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٧٨/٣ ، شرح الجمل لابن عصفور: ٢٤٤/١ ، وضعف العكبري تخريج الجر على القسم ، لأن الأخبار وردت بالنهي عن الحلف بالآباء ، ولأن التقدير في القسم "برب الأرحام" (التبيان : ١٦٥/١) .

(٢) المقتصد ٩٦٠/٢.

(٣) النساء : (١٢٧).

(٤) ينظر : الإنصاف ٤٦٧/٢ ، ٤٦٨ ، شرح التسهيل : ٣٧٥/٣ ، معاني القرآن للفراء : ٢٩٠/١ ، إعراب القرآن للنحاس : ٤٩٢/١ .

وأما قوله تعالى : ﴿ **لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ** ﴾ فلا حجة لهم فيها أيضاً من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم أنه في موضع جر ، وإنما هو في موضع نصب على المدح بتقدير فعل ، وتقديره : أعني المقيمين ، وذلك لأن العرب تنصب على المدح عند تكرر العطف والوصف ، وقد يستأنف فيرفع .

والوجه الثاني : أنا نسلم أنه في موضع جر ، ولكن بالعطف على "ما" من قوله " بما أنزل إليك" فكأنه قال : يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين (١).

وأما قوله تعالى : ﴿ **وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** ﴾ (٢).

فالرد : أنه لا حجة للكوفيين هنا ، لأن المسجد الحرام معطوف على " سبيل" لا على "به" (٣).

والتقدير فيه : وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ، لأن إضافة الصد عنه أكثر في الاستعمال من إضافة الكفر به .

قالوا : ألا ترى أنهم يقولون : صددته عن المسجد ، ولا يكادون يقولون : كفرت بالمسجد (٤).

---

(١) الإنصاف : ٤٦٨/٢ ، ٤٧١ بتلخيص .

(٢) البقرة : (٢١٧).

(٣) إعراب القرآن لنحاس : ٣٨٠/١ ، البيان للأنباري : ١٥٢/١ ، التبيان للعكبري : ١٧٥/١

(٤) الإنصاف : ٤٧٢/٢ .

ويستضعف ابن الناظم هذا الرد البصري بأنه يستلزم الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي ، لأن التقدير : وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام .

وقد فصل بين المصدر "صد" وصلته " عن المسجد الحرام" بالأجنبي وهو "كفربه " ولا يجوز أن يفصل بين الموصول وصلته[١].

وقال العكبري : (و الجيد أن يكون متعلقاً بفعل محذوف دل عليه "الصد" تقديره : ويصدون عن المسجد ، كما قال تعالى : ﴿ **هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ** ﴾[٢]) [٣].

وفي قوله تعالى : ﴿ **وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ** ﴾[٤] رد البصريون استدلال الكوفيين بالآية : بأن "من" في موضع نصب بالعطف على " معايش" أي : جعلنا لكم فيها المعايش والعبيد والإماء[٥].

وبمثل ما تأولوه في الشواهد القرآنية ، تأوّلوا ما صادفهم من شواهد شعرية أيضاً ، فخرجوها على الشذوذ .

ففي قول الشاعر :

فاذهب فما بك والأيام من عجب

---

(١) ينظر : شرح ابن الناظم على الألفية :٣٨٧ ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ٦٢٨/٢، ٦٢٩

(٢) الفتح : (٢٥).

(٣) التبيان للعكبري : ١٧٥/١ .

(٤) الحجر : (٢٠).

(٥) الإنصاف للأنباري : ٤٧٢/٢ ، وينظر : معاني القرآن للفراء : ٨٦/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس : ٣٣٨/٢، معاني القرآن للزجاج : ١٧٧/٣ .

خرجوا جر " الأيام" على أنه مجرور على القسم لا بالعطف على الكاف في " بك"[١].

وفي قول الآخر :

وما بينها والكعب غوط نفانف

خرجوا جر " الكعب" على تقدير تكرير "بين"[٢] مرة أخرى ، فكأنه قال "وما بينها وبين الكعب " فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها كما تقول العرب " ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة " يريدون : ولا كل سوداء فيحذفون "كل" الثانية لدلالة الأولى عليها .

وحذف المضاف أسهل أمراً وأقرب متناولاً لأن حرف الجر يتنزل منزلة الجزء مما جره ، ولا يجوز الفصل بينهما بظرف ولا غيره ، ويحكم عليهما بإعراب واحد ، وليس كذلك المضاف والمضاف إليه[٣].

قال الرضي : (لا يعاد العامل الاسمي إلا إذا لم يُشك أنه لم يجلب إلا لهذا الغرض ، وأنه لا معنى له ، كما في قولنا : بينك وبين زيد ، إذ لا يمكن أن يكون هناك بينان ، بينُ بالنسبة إلى زيد وحده وبينُ آخر بالنسبة إلى المخاطب وحده ، لأن البينية أمر يقتضي طرفين ، فعرفنا أن تكرير الثاني لهذا الغرض فقط .... فإن ألبس نحو : جاءني غلامُك وغلام زيد ، وأنت تريد غلاماً واحداً مشتركاً بينهما لم يجز ، بل يجوز لو قامت قرينة دالة على المقصود)[٤].

---

(١) الإنصاف للأنباري : ٤٧٢/٢ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٧٩/٣ .

(٢) قال الحريري في درة الغواص : ٢٦١ : " ويقولون : المال بين زيد وبين عمرو ، بتكرير لفظة "بين" فيوهمون فيه ، والصواب أن يقال : بين زيد وعمرو ، كما قال سبحانه : ﴿ **مِن بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ** ﴾((٦٦) سورة النحل) والعلة فيه : أن لفظة "بين" تقتضي الاشتراك فلا تدخل إلا على مثنى أو مجموع كقولك : المال بينهما والدار بين الأخوة " .

(٣) شرح المفصل : ٧٩/٣ .

(٤) شرح الكافية للرضي : القسم الأول المجلد الثاني : ١٠٢٣ .

ونجد ابن مالك : " قد وقف موقفاً وسطاً في كتابه " شرح عمدة الحافظ " فجعل العطف على ضمير الجر بإعادة الجار كثيراً نحو قوله تعالى: ﴿**فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ**﴾[1] وقوله تعالى : ﴿**قُلِ اللهُ يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ**..﴾[2] وجعل العطف بغير إعادة الجار قليلاً كقوله تعالى : ﴿**قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**﴾[3] .

وهذا القول : يغنينا عن تعصب وتعنت البصريين دون اعتدادهم بهذه الكثرة من الشواهد ، ومن ثم فقد تحايلوا على تضعيف مذهب الكوفيين بأي حجة تساندهم في ذلك .

فلقد ضعفه الأنباري – كما سبق– في آية النساء في قوله تعالى : ﴿**لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ**﴾ .

ثم قال : (على انه قد روى عن عائشة ﷺ أنها سئلت عن هذا الموضع ، فقالت : هذا خطأ من الكاتب ، وروي عن بعض ولد عثمان أنه سئل عنه فقال : إن الكاتب لما كتب " وما أنزل من قبلك" قال : ما أكتب ؟ فقيل له : أكتب " والمقيمين

(١) فصلت : (١١) .
(٢) الأنعام : (٦٤) .
(٣) البقرة : (٢١٧) ، وينظر : شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك : ٦٢٨/٢ ، وابن مالك في " شرح الكافية الشافية " قد جوز الأمرين : العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الجار أو بإعادته ، لكنه ذكر أن النصب عند عدم الإعادة أجود من الجر ، قال : ولذلك قرأ الأكثرون بنصب : والأرحام" (شرح الكافية الشافية : ١٢٥٤/٣) .

الصلاة " ، يعني : أن الممل أعمل قوله "اكتب" في " المقيمين" على ان الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها ، فكتبها عن لفظ الممل) [1].

فالأنباري : أعمل فكره في إفساد مذهب الكوفيين ولو بالافتراء على الكاتب ومن أملاه.

ولقد دافع الزجاج عن الذين جمعوا القرآن ودفع هذا القول بعدم دقتهم قائلاً : (وقال بعضهم في كتاب الله أشياء استصلحها العرب بألسنتها وهذا القول عند أهل اللغة بعيد جداً لأن الذين جمعوا القرآن أصحاب رسول الله ﷺ وهم أهل اللغة ، وهم قريبوا العهد بالإسلام ، فكيف يتركون في كتاب الله شيئاً يصلحه غيرهم ، وهم الذين أخذوه عن رسول الله ﷺ وجمعوه ، وهذا ساقط عمن لا يعلم بعدهم وساقط عمن يعلم لأنهم يقتدى بهم ، فهذا مما لا ينبغي أن ينسب إليهم – رحمة الله عليهم – والقرآن محكم لا لحن فيه ولا تتكلم العرب بأجود منه في الإعراب كما قال – ﷻ : ﴿**تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾[2]، وقال : ﴿**بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ**﴾[3])[4].

فالقول بالجواز أقوى حجة في هذه المسألة لكثرة الشواهد القرآنية التي يبعدها التأويل عن الغرض المسوقة له ، ولا ريب في أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاجه ، فالتأويلات السابقة لا تخلو من التكلف الواضح .

هذا .... وعلى الرغم من نص الكثيرين من النحاة على هذا الخلاف بين البصريين والكوفيين إلا أننا إذا نظرنا مدققين وجدنا أن الفريقين يتفقان على قبح

(١) الإنصاف : ٤٧١/٢.
(٢) فصلت : (٤٢).
(٣) الشعراء : (١٩٥).
(٤) معاني القرآن للزجاج : ١٣١/٢.

العطف على الضمير المجرور دون إعادة الخافض القائلون بالجواز هم يونس وقطرب والأخفش في أحد قوليه والشلوبين وابن مالك في أحد قوليه وأبو حيان [١].

ملحوظة :

كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل والإبدال منه من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل ، وجاز تأكيد الضمير المجرور والإبدال منه من غير إعادة الجار ولم يجز العطف في الأول إلا بعد التأكيد بالمنفصل وفي الثاني إلا مع إعادة الجار ؟

الجواب :

أن التأكيد والبدل ليسا بأجنبيين منفصلين عن متبوعهما لا لفظاً ولا معنى .

أما معنى : فلأن البدل – في الأغلب – إما كلُّ المتبوع أو بعضه أو متعلقه ، والغلط قليل نادر ، والتأكيد عين المؤكّد .

وأما اللفظ : فلأنه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف – كما في عطف النسق – فلم ينكر جري ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله ، لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله ومتصل به ، وأما عطف النسق فمنفصل عن متبوعه لفظاً بحرف العطف ،ومعنى من حيث إن المعطوف – في الأغلب – غير المعطوف عليه ، فأنكر جري ما هو مستقل كالأجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء مما قبله لتخالف التابع والمتبوع [٢].

(١) شواهد التوضيح : ٥٥ ، شرح عمدة الحافظ : ٦٥٩ ، ٦٦ ٦، البحر المحيط : ١٤٧/٢ ، ١٤٨ ، ١٥٩/٣ ، الهمع : ٢٦٨/٥ .

(٢) شرح الكافية للرضي : القسم الأول المجلد الثاني : ١٠٢٦ .

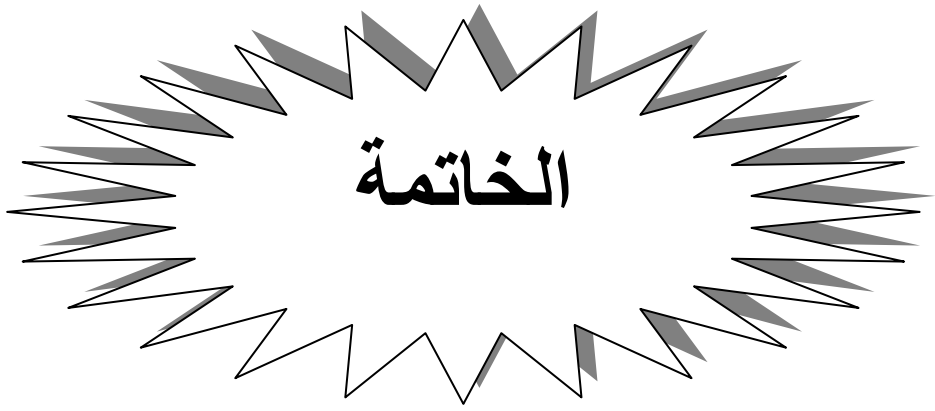
الخاتمة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .

وبعد .....

فقد تلخص لي من خلال دراستي لهذا الموضوع ما يلي :

١- إذا كان المعطوف عليه ظاهراً والمعطوف ظاهراً جاز العطف مطلقاً .

٢- إذا كان المعطوف عليه ظاهراً والمعطوف مضمراً منفصلاً جاز عطفه أيضاً ولا يكون إلا في المرفوع والمنصوب إذ ليس للمجرور منفصل ، ومنعه الأبذى ولكن منعه غير مقبول للنصوص الواردة فى ذلك من القرآن والشعر .

٣- إذا كان المعطوف عليه ظاهراً والمعطوف مضمراً متصلاً تعذر عطفه إذ لا يتصل بحروف العطف فإن قصد إليه وجب إعادة العامل ليتصل به إن كان مما يمكن . فالمضمر المتصل لا يصح عطفه لاتصاله بما يعمل فيه والعطف إنما هو اشتراك فى تأثير العامل ، ومحال أن يعمل فى اسم واحد عاملان فى وقت واحد .

٤- إذا كان المعطوف عليه مضمراً منفصلاً والمعطوف ظاهراً جاز عطفه .

٥- إذا كان المعطوف عليه مضمراً منفصلاً والمعطوف مضمراً منفصلاً جاز العطف أيضاً .

٦- إذا كان المعطوف عليه مضمراً منفصلاً والمعطوف مضمراً متصلاً لم يجز عطفه البته ، لأنه لا يتصل بحروف العطف – كما سبق .

٧- إذا كان المعطوف عليه مضمراً متصلاً والمعطوف ظاهراً لم يخل الأول من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ولكل حكمه – كما سبق .

٨- إذا كان المعطوف عليه مضمراً متصلاً والمعطوف مضمراً منفصلاً كان حكمه في الرفع بالتأكيد أو الفصل ، وفي النصب بدون شرط ، ولا يقع في المجرور.

٩- إذا كان المعطوف عليه مضمراً متصلاً والمعطوف مضمراً متصلاً – أيضاً – تعذر عطفه إلا بإعادة العامل .

والحمد لله في البدء والختام

ثبت المصادر والمراجع

****

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة تأليف / عبداللطيف بن أبي بكر الشرجيّ الزبيدي (٨٠٢هـ) تحقيق د/ طارق الجنابي – عالم الكتب – مكتبة النهضة .

٢- اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر . المسمى "منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات " تأليف العلامة الشيخ / أحمد بن محمد البنا – المتوفى سنة (١٧هـ، ١٧٠٥م) ، حققه وقدم له د/ شعبان محمد إسماعيل (عالم الكتب – الطبعة الأولى : ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م) .

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد ، مراجعة د/ رمضان عبد التواب (الطبعة الأولى – ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م) .

٤- الأشباه والنظائر في النحو للشيخ العلامة جلال الدين السيوطى – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م) .

٥- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ، تحقيق د/ زهير غازي زاهر (عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – ط الثانية : ١٤٠٥هـ- ١٩٨٩م)

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف ، تأليف الشيخ الإمام / كمال الدين أبي البركات الأنباري النحوي المولود في سنة ٥١٣ ، والمتوفى سنة ٥٧٧ من الهجرة ، ومعه كتاب " الانتصاف من الإنصاف " للشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد

٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) ومعه كتاب بغية السالك إلى أوضح المسالك ، تأليف / عبد المتعال الصعيدي ، ملتزم الطبع والنشر : مكتبة الآداب ومطبعتها بالجماميز – المطبعة النموذجية – القاهرة .

٨- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب النحوي تحقق وتقديم د/ موسى بناي العليلي – مطبعة العاني بغداد (الكتاب الخمسون : ١٩٨٢م) .

٩- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي الغرناطي وبهامشه :

أ- تفسير النهر الهاد من البحر المحيط نفسه .

ب- كتاب " الدر اللقيط " من البحر المحيط للإمام / تاج الدين الحنفي النحوي " تلميذ أبي حيان " – الطبعة الثانية : ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

١٠- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري تحقيق د/ طه عبد الحميد طه ، مراجعة / مصطفى السقا " الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .

١١- تاج العروس من جواهر القاموس للإمام اللغوي السيد مرتضى الزبيدي ، الناشر : دار البيان للنشر والتوزيع – بنغازي .

١٢- تاج علوم الآداب وقانون كلام العرب للإمام أحمد بن يحي بن المرتضى " رسالة دكتوراة " أعدها الطالب / نوري ياسين حسين – كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر " ١٤٠٦هـ –١٩٨٦م " .

١٣- التبصرة والتذكرة لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري من نحاة القرن الرابع تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى على الدين (ط: الأولى : ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م) .

١٤- التبيان في إعراب القرآن للعكبري ، تحقيق / على محمد البجاوي (طبعة دار الجيل بيروت- الطبعة الثانية : ١٩٨٧م ، ط عيسى البابي الحلبي) .

١٥- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب ، تحقيق د/ زهير عبد المحسن سلطان (مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية : ١٤١٥ هـ ١٩٩٤م ، ط: الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر سنة ١٣١٧هـ).

١٦- التذييل والتكميل – الجزء الخامس (دراسة المسائل النحوية بالجزء الخامس من كتاب التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان مع تحقيق من أول باب القسم إلى آخر باب التحذير والإغراء) إعداد د/ محمد محمود عبد الجواد ، إشراف أ.د/ إبراهيم حسن إبراهيم – كلية اللغة العربية بالقاهرة – رقم : ٣٣٤٤ – ٣٣٤٥ .

١٧- التصريح على التوضيح للشيخ / خالد الأزهري ، وبهامشه حاشية الشيخ يس " بدون تاريخ " .

١٨- التعريفات للسيد الشريف على بن محمد الجرجاني – الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م) دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

١٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى المعروف بابن أم قاسم (٧٤٩) شرح وتحقيق أ.د / عبدالرحمن على سليمان " الطبعة الأولى : ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١م) دار الفكر العربي .

٢٠- حاشية الصبان عى شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ومعه شرح الشواهد للعيني (دار الفكر) .

٢١- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسى تحقيق / سعيد عبد الكريم سعودي (١٩٨٠م) دار الطليعة للطباعة والنشر والتوزيع .

٢٢- الحيوان للجاحظ ، حققه وقدم له / فوزي عطوي – دار صعب – بيروت – ط الثالثة : ١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢م .

٢٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي (بولاق – ١٢٩٩هـ) (ط دار صادر) .

٢٤- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق / محمد على النجار (دار الهدى للطباعة والنشر – بيروت – لبنان) .

٢٥- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية ، تأليف الفاضل الرحالة / أحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق وشرح د/ عبد العال سالم مكرم (ط دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع ط : الأولى ، مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى : ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م ، ١٤٠٦هـ ، ١٩٨٥م).

٢٦- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ، تحقيق د/ عبد الحفيظ القرني (دار الجيل بيروت – مكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة ، مكتبة المتنبي – بغداد) .

٢٧- ديوان الأخطل ، شرح / راجي الأسمر ، طبعة دار الثقافة – بيروت : ١٩٧٩ م ، دار الكتاب العربي – بيروت – الطبعة الأولى : ١٩٩٢م .

٢٨- ديوان العباس بن مرداس ، جمع وتحقيق د/ يحي الجبوري – بغداد : ١٩٦٨ م .

٢٩- ديوان عمر بن أبي ربيعة – شرح د/ يوسف شكري فرحات – دار الجيل – بيروت .

٣٠- ديوان النابغة ، جمعه وشرحه وكمله وعلق عليه / الشيخ محمد الطاهر بن عاشور – الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر والتوزيع – الجزائر – حايفي : ١٩٨٦ م .

٣١- سيبويه والضرورة الشعرية ، للدكتور / إبراهيم حسن إبراهيم (ط: الأولى : ١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م).

٣٢- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، تحقيق /محمد باسل عيون السود (دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط: الأولى : ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م) و تحقيق : عبد الحميد السيد – طبعة دار الجبل – بيروت) .

٣٣- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ، تأليف أبي عبد الله شمس الدين محمد بن على بن طولون (ت ٩٥٣هـ) تحقيق وتعليق د/ عبد الحميد جاسم محمد الفياض الكبيسى – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢ م) .

٣٤- شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد ، د/ محمد بدوي المختون (هجر للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الأولى : ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م) .

٣٥- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ، تحقيق د/ صاحب أبو جناح – بدون تاريخ .

٣٦- شرح حماسة أبي تمام لأبي على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي ، نشره : أحمد أمين ، عبد السلام هارون ، الطبعة الثانية – مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر (القاهرة : ١٣٨٧هـ) .

٣٧- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب – القسم الأول – المجلد الثاني – دراسة وتحقيق د/ حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ، طبع على نفقة صاحب السمو الملكي

الأمير / عبد اله بن عبد العزيز ، أشرف على طباعته / إدارة الثقافة والنشر بالجامعة (الطبعة الأولى : ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م ، وطبعة دار الكتب العلمية بيروت) .

٣٨- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك حققه وقدّم له د/ عبد المنعم أحمد هريدي (الطبعة الأولى) .

٣٩- شرح الكافية الشافية لابن مالك الطائي الجياني حققه وقدم له د/ عبد المنعم أحمد هريدي (نشر مركز البحث العلمي بمكة المكرمة – الطبعة الأولى – ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢م).

٤٠- شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي المتوفي سنة ٦٤٣ هـ (مكتبة المتنبي – القاهرة).

٤١- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، تحقيق وتعليق / محمد فؤاد عبد الباقي (دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان) .

٤٢- صحيح البخاري للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي (دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان) .

٤٣- ضرائر الشعر لابن عصفور الأشبيلي ، تحقيق د/ السيد إبراهيم محمد (دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع – الطبعة الثانية : ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م) .

٤٤- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ، تحقيق / محب الدين الخطيب ، ومحمد فؤاد عبد الباقي (طبعة دار الريان للتراث – المكتبة السلفية) ، ط : دار المعرفة – بيروت – لبنان .

٤٥- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، تأليف / محمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٠هـ) ط : الثانية – ١٣٨٣هـ ، ١٩٢٤م.

٤٦- الفريد في إعراب القرآن المجيد لحسين بن أبي العز الهمداني (إعراب – تفسير – قراءات) تحقيق د/ محمد حسن النمر (ط: الأولى ١٤١١هـ ، ١٩٩١م) .

٤٧- الفوائد الضيائية بشرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبد الرحمن الجامي المتوفي سنة ٨٩٨هـ ، تحقيق د/ أسامة طه الرفاعي – مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية – بغداد (١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م) .

٤٨- الكتاب لسيبويه ، تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون (دار الجيل بيروت – الطبعة الأولى) و طبعة بولاق .

٤٩- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل لأبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري الخوارزمي ومعه كتاب " الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال " للإمام / ناصر الدين بن المنير الإسكندري المالكي – انتشارات آفات تهران .

٥٠- لسان العرب لابن منظور الإفريقي ، تحقيق / عبد الله على الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي – دار المعارف – القاهرة .

٥١- اللمع لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق د/ حسين محمد محمد شرف ، ط: الأولى : ١٣٩٩ – ١٩٧٩ م (الناشر : عالم الكتب – القاهرة).

٥٢- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني ، تحقيق /محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة : ١٣١٠هـ) .

٥٣- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق د/ محمد كامل بركات (الطبعة الأولى : ١٤٠٢ هـ_ ١٩٨٢م).

٥٤- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، تأليف العلامة أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي – المكتبة العلمية – بيروت لبنان .

٥٥- معاني القرآن للفراء ، تحقيق / أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار (طبعة دار السرور – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ، طبعة دار الكتب المصرية – ١٣٧٤هـ) .

٥٦- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، شرح وتحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي (طبعة دار الحديث : ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤م).

٥٧- معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون (الطبعة الأولى : ١٣٩٢هـ– ١٩٧٢م) الناشر : مكتبة الخانجي بمصر .

٥٨- معجم المصطلحات النحوية والصرفية د/ محمد سمير نجيب اللبدي – مؤسسة الرسالة – دار الفرقان – ط: الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م) .

٥٩- مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ، تحقيق / محمد محي الدين (المكتبة العصرية – صيدا – بيروت : ١٤١١هـ ، ١٩٩١م) .

٦٠- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير للفخر الرازي) الطبعة الأولى – دار إحياء التراث العربي – بيروت .

٦١- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المزري بفرائد العقود المشهور بشرح الشواهد الكبرى للإمام العيني محمود – الملحق بهامش الخزانة – دار صادر بيروت .

٦٢- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني تحقيق د/ كاظم بحر المرجان – الجمهورية العراقية – دار الرشيد للنشر : ١٩٨٢ م .

٦٣- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (٢١٠- ٢٨٥ هـ) تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة (القاهرة : ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م) .

٦٤- المقرب ومعه مُثل المقرب لابن عصفور ، تحقيق / عادل عبد الموجود ، وعلي محمد عوض (دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان) الطبعة الأولى : ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م .

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم (دار البحوث العلمية الكويت) .